



وزارة التجارة
Ministry of Commerce

VISION رؤية
2030
Vision 2030
مخطط رؤية
Vision Roadmap

سَلَمَهُمُ اللهُ

السادة / شركة صناعة البلاستيك العربية
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

بناءً على طلبكم في الفرع الرقعي الوارد لنا برقم (٤٢٣٥) وتاريخ ٢٦/١٠/١٤٤٦هـ بشأن طلب ادراج مقترح تعديل بعض مواد النظام الاساسي للشركة وفقاً للمرفق بهذا الخطاب بجدول أعمال الجمعية العامة غير العادية للشركة لعرضه على مساهمي الشركة بالجمعية وأخذ الموافقة عليها وفقاً لقرار مجلس الإدارة وبعد الاطلاع والدراسة نود الإفادة بعدم ممانعة الوزارة بعرض التعديلات المقترحة للنظام الأساس على الجمعية العامة غير العادية حال انعقادها، على أن يتم لاحقاً تزويد الوزارة بنسخة من وثائق وقرارات الجمعية لإكمال اللازم نظاماً وإشهار القرارات على موقع الوزارة على الرابط وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من نظام الشركات.

ف.ع.ع.

وتقبلوا أطيب تحياتي وتقديري،،،

مدير إدارة العمليات المكلف

فيصل محمد العبيد

عنه/سلطان عبد الله العتيبي

التعديلات المقترحة على عقد التأسيس

قبل	بعد
المادة الثالثة: أغراض الشركة : تقوم الشركة بمزاولة وتنفيذ الأغراض التالية: ١. صناعة البلاستيك (اللداين) في أشكالها الأولية ٢. صناعة العلب والصناديق من اللداين ٣. صناعة القوارير بمختلف أشكالها من اللداين ٤. صناعة الأكياس من اللداين ٥. البيع بالجملة للمواد البلاستيكية الأولية والمطاط والالياف الصناعية ٦. بيع الأدوات والمواد البلاستيكية (بما فيها الأكياس) ٧. المخازن العامة التي تضم مجموعة متنوعة من السلع	المادة الثالثة: أغراض الشركة : تقوم الشركة بمزاولة وتنفيذ الأغراض التالية: ١. صناعة البلاستيك اللداين في أشكالها الأولية ٢. صناعة العلب والصناديق من اللداين ٣. صناعة القوارير بمختلف أشكالها من اللداين ٤. صناعة الأكياس من اللداين ٥. البيع بالجملة للمواد البلاستيكية الأولية والمطاط والالياف الصناعية ٦. بيع الأدوات والمواد البلاستيكية بما فيها الأكياس ٧. المخازن العامة التي تضم مجموعة متنوعة من السلع ٨. صناعة منتجات ورقية للأغراض المنزلية يشمل الأطباق والأكواب (١٧-٩٥٠) ٩. صناعة مواشير وخراطيم وأنباب بلاستيكية ووصلاتها ولوازمها (٢٢٢-٢٠) ١٠. البيع بالجملة للأوراق رولات ورق (٤٦٦٩٥٠) ١١. بيع أدوات ومعدات خدمات التموين، يشمل (معدات تقديم الطعام في الفنادق والمستشفيات.. الخ) (٤٧٧٣٢٢)
المادة الرابعة: المشاركة والتملك في الشركات يجوز للشركة المشاركة في الشركات الأخرى، كما يجوز لها إنشاء شركات بمفردها (ذات مسؤولية محدودة أو مساهمة مقفلة)، و يجوز لها أن تمتلك الأسهم والحصص في شركات أخرى قائمة أو تندمج معها ولها حق الاشتراك مع الغير في تأسيس الشركات المساهمة أو ذات المسؤولية المحدودة وذلك بعد استيفاء ما تتطلبه الأنظمة والتعليمات المتبعة في هذا الشأن. كما يجوز للشركة أن تتصرف في هذه الأسهم أو الحصص على ألا يشمل ذلك الوساطة في تداولها.	المادة الرابعة: المشاركة والتملك في الشركات يجوز للشركة المشاركة في الشركات الأخرى كما يجوز لها إنشاء شركات بمفردها (ذات مسؤولية محدودة أو مساهمة مقفلة) بشرط ألا يقل رأس المال عن (٥) مليون ريال كما يجوز لها أن تمتلك الأسهم والحصص في شركات أخرى قائمة أو تندمج معها ولها حق الاشتراك مع الغير في تأسيس الشركات المساهمة أو ذات المسؤولية المحدودة وذلك بعد استيفاء ما تتطلبه الأنظمة والتعليمات المتبعة في هذا الشأن. كما يجوز للشركة أن تتصرف في هذه الأسهم أو الحصص على ألا يشمل ذلك الوساطة في تداولها.
المادة السادسة: مدة الشركة غير محددة	المادة السادسة: مدة الشركة مدة الشركة (٩٩-) تسعة وتسعون سنة ميلادية تبدأ من تاريخ القيد بالسجل التجاري كشركة مساهمة ويجوز إطالة مدة الشركة بقرار تصدره الجمعية العامة غير العادية قبل انتهاء أجلها بسنة واحدة على الأقل
المادة السابعة: رأس المال حدد رأس مال الشركة المصرح به بمبلغ وقدره (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة مليون ريال سعودي، ورأس مال الشركة المصدر والمدفوع مبلغ وقدره (٧٥,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وسبعون مليون ريال سعودي مقسم إلى (٧,٥٠٠,٠٠٠) سبعة مليون وخمس مئة ألف سهم متساوية القيمة، تبلغ القيمة الاسمية لكل منها (١٠) ريال سعودي (عشرة ريالات سعودية) وجميعها أسهم عادية	المادة السابعة: رأس المال حدد رأس مال الشركة المصرح به بمبلغ وقدره (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة مليون ريال سعودي، ورأس مال الشركة المصدر والمدفوع بمبلغ (٥٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسون مليون ريال سعودي مقسم إلى (٥,٠٠٠,٠٠٠) خمسة مليون سهم متساوية القيمة، تبلغ القيمة الاسمية لكل منها (١٠) ريال سعودي (عشرة ريالات سعودية) وجميعها أسهم عادية عينية
المادة الثامنة: الاكتتاب في الأسهم اكتتب المساهمون في كامل أسهم رأس المال المصدر البالغة (٧٥,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وسبعون مليون ريال سعودي مدفوعة بالكامل	المادة الثامنة: الاكتتاب في الأسهم اكتتب المساهمون في كل أسهم رأس المال البالغة (٥٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة ملايين سهم مدفوعة بالكامل وقيمها الإجمالية (٥٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسون مليون ريال سعودي. ويقر المساهمون بمسؤوليتهم التضامنية في أموالهم الخاصة اتجاه الغير بأنه تم الوفاء بكامل رأس مال الشركة قبل التحول.

التعديلات المقترحة على عقد التأسيس

المادة التاسعة عشرة: إدارة الشركة يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (٨) ثمانية أعضاء ويشترط أن يكونوا أشخاصاً من ذوي الصفة الطبيعية تنتخبهم الجمعية العامة العادية للمساهمين لمدة لا تزيد عن (٤) أربع سنوات ويجوز إعادة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة	المادة التاسعة عشرة: إدارة الشركة يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (٨) ثمانية أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة العادية للمساهمين لمدة لا تزيد عن (٤) أربع سنوات ويجوز إعادة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة <table><tr><td></td><td>الاسم</td><td>المنصب</td></tr><tr><td>١</td><td>خالد عمر بالبيد</td><td>رئيس مجلس الإدارة</td></tr><tr><td>٢</td><td>أحمد عمر بالبيد</td><td>نائب رئيس مجلس الإدارة</td></tr><tr><td>٣</td><td>سعيد عمر بالبيد</td><td>عضو مجلس الإدارة</td></tr><tr><td>٤</td><td>وليد خالد بالبيد</td><td>عضو مجلس الإدارة</td></tr><tr><td>٥</td><td>محمد الحاج</td><td>عضو مجلس الإدارة</td></tr><tr><td>٦</td><td>فينو كونيال</td><td>عضو مجلس الإدارة</td></tr><tr><td>٧</td><td>ناجي صوراتي</td><td>عضو مجلس الإدارة</td></tr><tr><td>٨</td><td>أزهر كنجي</td><td>عضو مجلس الإدارة</td></tr></table>		الاسم	المنصب	١	خالد عمر بالبيد	رئيس مجلس الإدارة	٢	أحمد عمر بالبيد	نائب رئيس مجلس الإدارة	٣	سعيد عمر بالبيد	عضو مجلس الإدارة	٤	وليد خالد بالبيد	عضو مجلس الإدارة	٥	محمد الحاج	عضو مجلس الإدارة	٦	فينو كونيال	عضو مجلس الإدارة	٧	ناجي صوراتي	عضو مجلس الإدارة	٨	أزهر كنجي	عضو مجلس الإدارة							
	الاسم	المنصب																																	
١	خالد عمر بالبيد	رئيس مجلس الإدارة																																	
٢	أحمد عمر بالبيد	نائب رئيس مجلس الإدارة																																	
٣	سعيد عمر بالبيد	عضو مجلس الإدارة																																	
٤	وليد خالد بالبيد	عضو مجلس الإدارة																																	
٥	محمد الحاج	عضو مجلس الإدارة																																	
٦	فينو كونيال	عضو مجلس الإدارة																																	
٧	ناجي صوراتي	عضو مجلس الإدارة																																	
٨	أزهر كنجي	عضو مجلس الإدارة																																	
المادة الواحد والعشرون: المركز الشاغر في المجلس إذا شغل مركز أحد أعضاء مجلس الإدارة لوفاته أو اعتزاله ولم ينتج عن هذا الشغور إخلال بالشروط اللازمة لصحة انعقاد المجلس بسبب نقص عدد أعضائه عن الحد الأدنى المنصوص عليه في نظام الشركات، فللمجلس أن يعين مؤقتاً في المركز الشاغر من تتوافر فيه الخبرة والكفاءة، على أن تبلغ بذلك السجل التجاري وهيئة السوق المالية خلال (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ التعيين، وأن يعرض التعيين على الجمعية العامة العادية في أول اجتماع لها، ويكمل العضو المعين مدة سلفه، ويجوز لمجلس الإدارة على بقاء المقعد الشاغر لحين إنهاء دورة مجلس الإدارة. وإذا لم تتوافر الشروط اللازمة لصحة انعقاد مجلس الإدارة بسبب نقص عدد أعضائه عن الحد الأدنى المنصوص عليه في نظام الشركات وجب على باقي الأعضاء دعوة الجمعية العامة العادية إلى الانعقاد خلال (٦٠) ستين يوماً لانتخاب العدد اللازم من الأعضاء.	المادة الواحد والعشرون: المركز الشاغر في المجلس إذا شغل مركز أحد أعضاء مجلس الإدارة لوفاته أو اعتزاله ولم ينتج عن هذا الشغور إخلال بالشروط اللازمة لصحة انعقاد المجلس بسبب نقص عدد أعضائه عن الحد الأدنى المنصوص عليه في نظام الشركات، فللمجلس أن يعين مؤقتاً في المركز الشاغر من تتوافر فيه الخبرة والكفاءة، على أن تبلغ بذلك السجل التجاري وهيئة السوق المالية خلال (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ التعيين، وأن يعرض التعيين على الجمعية العامة العادية في أول اجتماع لها، ويكمل العضو المعين مدة سلفه. وإذا لم تتوافر الشروط اللازمة لصحة انعقاد مجلس الإدارة بسبب نقص عدد أعضائه عن الحد الأدنى المنصوص عليه في نظام الشركات وجب على باقي الأعضاء دعوة الجمعية العامة العادية إلى الانعقاد خلال (٦٠) ستين يوماً لانتخاب العدد اللازم من الأعضاء																																		
المادة الثانية والعشرون: صلاحيات المجلس مع مراعاة الاختصاصات المقررة للجمعية العمومية العادية والغير عادية، يكون لمجلس الإدارة أوسع السلطات في إدارة الشركة وتصريف أمورها، والقيام بكافة الأعمال والتصرفات التي من شأنها تحقيق أغراضها، وللمجلس في سبيل القيام بواجباته أن يمارس على سبيل المثال لا الحصر الصلاحيات التالية: <table><tr><td rowspan="6">الرئيسية</td><td>إصدار</td><td>يحق التوكيل</td></tr><tr><td>تجديد</td><td>يحق التوكيل</td></tr><tr><td>شطب</td><td>يحق التوكيل</td></tr><tr><td>إصدار</td><td>يحق التوكيل</td></tr><tr><td>تجديد</td><td>يحق التوكيل</td></tr><tr><td>شطب</td><td>يحق التوكيل</td></tr><tr><td rowspan="4">الفرعية</td><td></td><td></td></tr><tr><td></td><td></td></tr><tr><td></td><td></td></tr><tr><td></td><td></td></tr><tr><td>شراء المؤسسة</td><td></td><td>يحق التوكيل</td></tr><tr><td>التوقيع على جميع المستندات لدى الغرفة التجارية</td><td></td><td>يحق التوكيل</td></tr><tr><td>بيع المؤسسة</td><td></td><td>يحق التوكيل</td></tr><tr><td>مراجعة إدارة السجلات</td><td></td><td>يحق التوكيل</td></tr></table>	الرئيسية	إصدار	يحق التوكيل	تجديد	يحق التوكيل	شطب	يحق التوكيل	إصدار	يحق التوكيل	تجديد	يحق التوكيل	شطب	يحق التوكيل	الفرعية									شراء المؤسسة		يحق التوكيل	التوقيع على جميع المستندات لدى الغرفة التجارية		يحق التوكيل	بيع المؤسسة		يحق التوكيل	مراجعة إدارة السجلات		يحق التوكيل	المادة الثانية والعشرون : صلاحيات المجلس مع مراعاة الاختصاصات المقررة للجمعية العمومية العادية والغير عادية، يكون لمجلس الإدارة أوسع السلطات في إدارة الشركة وتصريف أمورها، والقيام بكافة الأعمال والتصرفات التي من شأنها تحقيق أغراضها، وللمجلس في سبيل القيام بواجباته أن يمارس على سبيل المثال لا الحصر الصلاحيات التالية: ١. تمثيل الشركة في علاقاتها مع الغير والجهات الحكومية والخاصة وأقسام الشرطة والغرف التجارية والصناعية والهيئات الخاصة والشركات والمؤسسات على اختلاف أنواعها والدخول في المناقصات والمزايدات وترسية العطاءات والقبض والتسديد واستلام الحقوق لدى الغير، وطلب تعديل الصكوك وأطوالها. كما للمجلس فتح الفروع للشركة وحق التوقيع على كافة العقود
الرئيسية		إصدار	يحق التوكيل																																
		تجديد	يحق التوكيل																																
		شطب	يحق التوكيل																																
		إصدار	يحق التوكيل																																
		تجديد	يحق التوكيل																																
	شطب	يحق التوكيل																																	
الفرعية																																			
شراء المؤسسة		يحق التوكيل																																	
التوقيع على جميع المستندات لدى الغرفة التجارية		يحق التوكيل																																	
بيع المؤسسة		يحق التوكيل																																	
مراجعة إدارة السجلات		يحق التوكيل																																	

التعديلات المقترحة على عقد التأسيس

				استخراج السجلات	يعنى التوكيل	والوثائق والمستندات بما في ذلك عقود تأسيس الشركات التي تكون الشركة شريكا فيها وعقود التعديل في تلك الشركات بما في ذلك قرارات خفض وزيادة رأسمال الشركات والتنازل عن الحصص وشراءها وتوثيق العقود والتوقيع لدى ادارة الشركات بوزارة التجارة والاستثمار وكتابة عدل وعمل التعديلات والتغييرات والاضافة والحذف واستخراج وتجديد السجلات التجارية واستلامها وشطبها وتغيير اسماء الشركات والتوقيع على الاتفاقيات والصكوك
٢.				ابرام اتفاقيات الضمانات والكفالات والتنازل عن الاولوية في سداد ديون الشركة . والبيع والشراء للعقارات والاراضي والحصص والاسهم في الشركات ، وغيرها من الممتلكات المنقولة او غير منقولة والتصرف في أصول وممتلكات الشركة ورهن الأصول الثابتة والمنقولة لضمان قروض الشركة والشركات التابعة. وفك الرهن والافراغ وقبض الثمن ، وتسلم المثلث . والتوقيع على كافة العقود التي تخص اجراء وتنفيذ العمليات الآلية عن طريق الانترنت او غيرها وكذلك على جميع العمليات البنكية عبر الانظمة الالكترونية التي تقدمها البنوك ، ابرام اتفاقيات المراجعة الاسلامية وغيرها من المنتجات الاسلامية التي تقدمها البنوك وعلى كافة المستندات والوكالات المطلوبة و المرفقة مع المنتجات الاسلامية . التوقيع على اتفاقية ترتيب الديون عن الشركة والشركاء . وكافة الصلاحيات في التوقيع على اتفاقيات الهاتف المصرفي والفاكس واتمام جميع الموافقات بالنيابة عن الشركة عن طريق الهاتف والفاكس والتوقيع على اتفاقيات واعمال ومنتجات الخزينة والتفاوض مع البنك بالنيابة عن الشركة لاجل طلب القروض والتسهيلات بأنواعها من البنوك التجارية بأي مبالغ ولأني مدة والتوقيع على جميع مستنداتها ويشمل ذلك اتفاقيات الاحلال والقبول بشروطها واحكامها وتعهداتها والقيام بتجديدها وتعديلها و اعادة جدولتها كل ذلك داخل وخارج المملكة.		
٣.				كافة الصلاحيات في التوقيع على الكفالات باسم الشركة لكفالة التسهيلات التي تمنح للشركة وللشركات التي تشترك فيها الشركة من وقت لآخر وكذلك لكفالة التسهيلات الممنوحة للغير وتقديم الضمانات باسم الشركة لضمان التسهيلات التي تمنح للشركة وللشركات التي تشترك فيها الشركة من وقت لآخر وكذلك لضمان تسهيلات الممنوحة للغير وطلب اصدار خطابات الضمان المالية بكافة انواعها وفتح الاعتمادات المستندية وتجديدها والغائها نيابة عن الشركة كل ذلك داخل وخارج المملكة		
٤.				تحديد استثماراتها والانصراف على اعمالها واموالها وجميع معاملاتها الأخرى وتصريف أمورها داخل المملكة العربية		
				نقل السجلات التجارية	يعنى التوكيل	
				إدارة السجلات	يعنى التوكيل	
				إلغاء السجلات	يعنى التوكيل	
				الإشراف على السجلات	يعنى التوكيل	
				فتح الاشتراك لدى الغرفة التجارية	يعنى التوكيل	
				اعتماد التوقيع لدى الغرفة التجارية	يعنى التوكيل	
				إلغاء التوقيع لدى الغرفة التجارية	يعنى التوكيل	
				دخول المناقصات واستلام الاستثمارات	يعنى التوكيل	
				تحويل فرع المؤسسة	يعنى التوكيل	
				مراجعة التأمينات الاجتماعية	يعنى التوكيل	
				مراجعة مصلحة الزكاة والدخل	يعنى التوكيل	
				فتح فروع السجلات	يعنى التوكيل	
				إدارة السجل التجاري	يعنى التوكيل	
				إلغاء السجل التجاري	يعنى التوكيل	
				مراجعة الدفاع المدني	يعنى التوكيل	
				تعديل السجلات	يعنى التوكيل	
				إضافة نشاط	يعنى التوكيل	
				حجز الاسم التجاري	يعنى التوكيل	
				تجديد الاشتراك لدى الغرفة التجارية	يعنى التوكيل	
				تعديل السجل التجاري	يعنى التوكيل	
				نقل السجل التجاري	يعنى التوكيل	
				استخراج سجل بدل تالف أو مفقود	يعنى التوكيل	
				استخراج سجل بدل تالف أو مفقود	يعنى التوكيل	
				تسجيل العلامة التجارية	يعنى التوكيل	
				التنازل عن العلامة التجارية	يعنى التوكيل	
				التنازل عن الاسم التجاري	يعنى التوكيل	
				استخراج التراخيص	يعنى التوكيل	
				شراء القوارب	يعنى التوكيل	
				استخراج بدل تالف أو مفقود	يعنى التوكيل	
				لتصريح الصيد	يعنى التوكيل	
				استيراد قوارب	يعنى التوكيل	
				إلغاء رخص قوارب	يعنى التوكيل	
				تجديد التراخيص	يعنى التوكيل	
				تجديد التراخيص	يعنى التوكيل	
				إضافة نشاط	يعنى التوكيل	
				حجز الأسماء	يعنى التوكيل	
				إلغاء التراخيص	يعنى التوكيل	
				تجديد الاشتراك بالغرفة التجارية	يعنى التوكيل	
				فتح الفروع	يعنى التوكيل	
				مراجعة التأمينات الاجتماعية	يعنى التوكيل	
				مراجعة الدفاع المدني	يعنى التوكيل	
				مراجعة مصلحة الزكاة والدخل	يعنى التوكيل	
				استخراج تصريح صيد	يعنى التوكيل	
				استخراج رخصة قارب	يعنى التوكيل	
				تجديد رخصة قارب	يعنى التوكيل	
				نقل رخصة قارب	يعنى التوكيل	
				بيع القارب	يعنى التوكيل	
				تجديد تصريح الصيد	يعنى التوكيل	
				إلغاء تصريح الصيد	يعنى التوكيل	
				استخراج بدل تالف أو مفقود	يعنى التوكيل	
				لرخصة القارب	يعنى التوكيل	

التعديلات المقترحة على عقد التأسيس

			فتح فرع للترخيص	يحق التوكيل
			نقل الترخيص	يحق التوكيل
			تأسيس شركة	يحق التوكيل
			التوقيع على عقود التأسيس وملاحق التعديل	يحق التوكيل
			إلغاء عقود التأسيس وملاحق التعديل	يحق التوكيل
			توقيع قرارات الشركاء	يحق التوكيل
			تعيين المدراء وعزلهم	يحق التوكيل
			تعديل أغراض الشركة	يحق التوكيل
			تصفية الشركة	يحق التوكيل
			تحويل الشركة من مساهمة إلى ذات مسئولية محدودة	يحق التوكيل
			تحويل الشركة من ذات مسئولية محدودة إلى مساهمة	يحق التوكيل
			تحويل الشركة من تضامنية إلى ذات مسئولية محدودة	يحق التوكيل
			زيادة رأس المال	يحق التوكيل
			خفض رأس المال	يحق التوكيل
			دخول وخروج شركاء	يحق التوكيل
			الدخول في شركات قائمة	يحق التوكيل
			نقل الحصص والأشهم والسندات	يحق التوكيل
			تعديد رأس المال	يحق التوكيل
			استلام فائض التخصيص	يحق التوكيل
			بيع الحصص والأشهم واستلام القيمة	يحق التوكيل
			التنازل عن الحصص والأشهم من رأس المال	يحق التوكيل
			بيع فرع الشركة	يحق التوكيل
			تعديل جنسية أحد الشركاء في العقد	يحق التوكيل
			قبول التنازل عن الحصص والأشهم ورأس المال	يحق التوكيل
			شراء الحصص والأشهم ودفع الثمن	يحق التوكيل
			قفل الحسابات لدى البنوك باسم الشركة	يحق التوكيل
			فتح الحسابات لدى البنوك باسم الشركة	يحق التوكيل
			وقيع الاتفاقيات	يحق التوكيل
			تسجيل الشركة	يحق التوكيل
			تسجيل الوكالات والعلامات التجارية	يحق التوكيل
			حضور الجمعيات العامة	يحق التوكيل
			فتح الفروع للشركة	يحق التوكيل
			فتح الملفات للشركة	يحق التوكيل
			التوقيع على عقود التأسيس وملاحق التعديل لدى كاتب العدل	يحق التوكيل
			استخراج السجلات التجارية وتجديدها للشركة	يحق التوكيل
			الاشتراك بالقرعة التجارية وتجديدها	يحق التوكيل
			مراجعة البيئة العامة للاستثمار والتوقيع أمامها	يحق التوكيل
			مراجعة إدارة الجودة والنوعية وهيئة المواصفات والمقاييس	يحق التوكيل
			مراجعة هيئة سوق المال	يحق التوكيل

السعودية وخارجها، بما في ذلك اتخاذ القرارات والموافقة على العقود والاتفاقيات والصكوك والمستندات والقبول بها، والقيام بجميع التصرفات الأخرى اللازمة لتحقيق أغراض الشركة .
٥. وللمجلس في سبيل القيام بواجباته ان يمارس جميع الاختصاصات ويجري جميع التصرفات والاعمال مما يجوز للشركة ان تمارسه بمقتضى نظامها الأساسي بشرط ان لا تكون هذه التصرفات مما تختص به الجمعيات العامة للمساهمين ووفقا لنظام الشركة الاساسي ونظام الشركات ولوائحه وأنظمة وتعليمات الجهات التنظيمية ذات الصلة المعمول بها.
٦. وللمجلس الادارة علي سبيل المثال لا الحصر الموافقة على إصدار الضمانات والكفالات للبنوك والصناديق ومؤسسات التمويل الحكومي واعتماد كافة المعاملات المصرفية ، والموافقة على بيع وشراء ورهن واستثمار أصول وممتلكات الشركة وموجوداتها وكذلك الدخول والشراء والبيع في المساهمات العقارية واسهمها على ان يحدد المجلس في قراره الأسباب والمبررات لذلك، وأن يكون الثمن حاضرا إلا في الحالات التي يقدرها المجلس وبضمانات كافية، وألا يترتب على ذلك التصرف توقف بعض أنشطة الشركة أو تحميلها بالتزامات أخرى بسبب شروط البيع أو الرهن، وتفويض من يشاء في التوقيع نيابة عن الشركة على الأوراق التجارية مثل السندات لأمر والكمبيالات وتجيرها وغيرها من الضمانات
٧. وللمجلس الإدارة صلاحية الموافقة على طلب القروض الحكومية وصناديق ومؤسسات التمويل الحكومي والخاصة وكذلك القروض البنكية والتجارية والبيوت المالية وشركات الائتمان والموافقة على العقود والاتفاقيات والضمانات والكفالات والتعهدات وسندات الامر والاوراق التجارية والرهن الخاصة بها مهما بلغت قيمتها أو مدعها على ان لا يتجاوز أجالها نهاية مدة الشركة، مع مراعاة أن يحدد مجلس الإدارة في قراره أوجه استخدام القرض وكيفية سداده ، وان يراعي في شروط القرض والضمانات والكفالات والتعهدات المقدمة له عدم الاضرار بالشركة أو مساهمها أو الضمانات العامة للدائنين ، وكذلك له حق طلب الاعفاء من القروض.
٨. ويجوز لمجلس الإدارة الموافقة على تقديم الدعم المالي لأي من الشركات التي تشارك فيها الشركة وكذلك الشركات التابعة.
٩. يشترط حصول مجلس الإدارة على موافقة الجمعية العامة عند بيع أصول للشركة تتجاوز قيمتها (٥٠٪) خمسين في المائة من قيمة مجموع أصولها سواء تم البيع من خلال صفقة واحدة أو عدة صفقات، وفي هذه الحالة تعتبر الصفقة التي تؤدي إلى تجاوز نسبة (٥٠٪) خمسين في المائة من قيمة الأصول هي الصفقة التي يلزم موافقة

التعديلات المقترحة على عقد التأسيس

				استخراج التراخيص وتجديدها للشركة	الجمعية العامة عليها، وتحسب هذه النسبة من تاريخ أول صفقة تمت خلال (١٢) الاثني عشر شهراً السابقة.
				تحويل المؤسسة إلى شركة	
				تحويل فرع الشركة إلى مؤسسة	
				تحويل فرع الشركة إلى شركة	
				نشر عقد التأسيس وملاحق التعديل وملخصاتها والأنظمة الأساسية في الجريدة الرسمية	
				مراجعة شركات الاتصالات وتأسيس البوافظ الثابتة أو الجوالات باسم الشركة	
				دخول المناقصات واستلام الاستمارات	
				توقيع العقود الخاصة بالشركة مع الغير	
				التنازل عن العلامات التجارية أو إلغائها	
				تعديل اسم الشركة	
				استخراج التأشيرات	
				تحويل الشركة إلى مؤسسة	
				استلام تعويضات التأشيرات	
				تحديث بيانات العمال	
				فتح الملفات الأساسية والفرعية وتجديدها وإلغائها	
				تصفية العمالة وإلغائها	
				التبليغ عن هروب العمالة	
				إلغاء بلاغات الهروب للعمالة	
				نقل الكفالات	
				تعديل المين	
				نقل ملكية المنشآت وتصفياتها وإلغائها	
				مراجعة قسم المكاتب الأهلية للاستخدام	
				مراجعة إدارة الحاسب الآلي في القوى العاملة	
				استخراج رخص العمل وتجديدها	
				استلام شهادات السعودة	
				استخراج كشف بيانات (برنت)	
				إضافة وحذف السعوديين	
				استخدام	
				استخدام	
				فتح ملف	
				استخدام العمالة من الخارج	
				إنهاء إجراءات العمالة لدى التأمينات الاجتماعية	
				إلغاء التأشيرات	
				استرداد مبالغ التأشيرات	
				تعديل الجنسيات	
				استخراج تأشيرات الزيارات العائلية	
				استخراج تأشيرات استخدام العوائل	
				مراجعة السفارة	
				تعديد تأشيرات الخروج والعودة	
				تعديد تأشيرات الزيارة	
				استخراج كشف بيانات (برنت)	
				إلغاء التأشيرة	

- ١٠- وللمجلس الإدارة أن يوكل أو يفوض نيابة عنه واحداً أو أكثر من اعضاءه أو من الغير في مباشرة كل أو بعض الصلاحيات أو باتخاذ إجراء معين أو تصرف معين أو القيام بعمل أو اعمال معينة، وللمجلس حق إلغاء التوكيل أو التفويض جزئياً أو كلياً .
- ١١- لمجلس الإدارة تشكيل أي لجنة أو لجان تساعده في تنفيذ اعماله أو تتطلب الأنظمة تشكيلها في الشركة على ان يتضمن قرار المجلس الصادر بتشكيل أي من اللجان التابعة له، تحديداً لمهمة اللجنة، ولمدة عملها، والصلاحيات الممنوحة لها، وكيفية رقابة المجلس عليها

التعديلات المقترحة على عقد التأسيس

			يعق التوكيل	استرداد مبلغ التأسيس
			يعق التوكيل	تعديل جبة القنوم
		يعق التوكيل	توقيع عقود الشركات	الشركات التي تدخل فيها الشركة كمشرك
		يعق التوكيل	شراء الحصص	
		يعق التوكيل	تصفية الشركة	
		يعق التوكيل	بيع الحصص	
		يعق التوكيل	تمثيل الشركة في الشركة المساهم فيها	
		يعق التوكيل	تسجيلها في الوزارة	تأسيس الشركات باسم الشركة
		يعق التوكيل	تمثيل امام كاتب العدل	
		يعق التوكيل	التوقيع على عقد الشركة	
		يعق التوكيل	التوقيع على قرارات الشركاء	
	يعق التوكيل	اصدار	المجالات التجارية	
	يعق التوكيل	تجديد		
	يعق التوكيل	شطب		
			يعق التوكيل	استخراج الإقامات
			يعق التوكيل	تجديد الإقامات
			يعق التوكيل	عمل خروج وعودة
			يعق التوكيل	عمل الخروج النهائي
			يعق التوكيل	نقل الكفالات
			يعق التوكيل	استخراج الإقامات بدل مفقود أو تالف
			يعق التوكيل	إنهاء إجراءات العمالة المتوقفة
			يعق التوكيل	التخليع عن البريوب
			يعق التوكيل	إلغاء بلاغات البريوب
			يعق التوكيل	نقل المعلومات وتحديث البيانات
			يعق التوكيل	التسوية والتنازل عن العمال
			يعق التوكيل	مراجعة إدارة الترحيل والوافدين
			يعق التوكيل	استخراج كشف بيانات العمال (برنت)
			يعق التوكيل	اسقاط العمالة
			يعق التوكيل	إدارة أعمالي التجارية
			يعق التوكيل	نقل كفالة العمالة لنفسه
			يعق التوكيل	إضافة المولود
			يعق التوكيل	إنهاء إجراءات العامل المتوقف
			يعق التوكيل	إدارة شؤون المناقذ
			يعق التوكيل	استخراج مشاهد الإعادة
			يعق التوكيل	إضافة تابعين
			يعق التوكيل	إضافة الأبناء إلى جواز الأب أو الأم
			يعق التوكيل	فصل الأبناء من جواز الأب أو الأم
			يعق التوكيل	إلغاء تأشيرات الخروج والعودة
			يعق التوكيل	إلغاء تأشيرات الخروج النهائي
			يعق التوكيل	استخراج تأشيرات سفر بدل تالف أو مفقود
			يعق التوكيل	استخراج تجديد تأشيرات الزيارة
			يعق التوكيل	تعديل المبل
			يعق التوكيل	استخراج تصاريح حج

التعديلات المقترحة على عقد التأسيس

			يعق التوكيل	مراجعة شئون الخادمت
			يعق التوكيل	التسجيل في الخدمة الإلكترونية
		يعق التوكيل	فتح الحسابات	البنكية
		يعق التوكيل	فتح الاعتمادات	
		يعق التوكيل	الايذاع	
		يعق التوكيل	السحب	
		يعق التوكيل	اصدار الشيكات	
		يعق التوكيل	تعديث الحسابات	
		يعق التوكيل	استخراج كشوف الحسابات	
		يعق التوكيل	طلب التسبيقات	
		يعق التوكيل	طلب الضمانات	
		يعق التوكيل	توقيع عقود القروض	
		يعق التوكيل	توقيع الأوراق التجارية	
		يعق التوكيل	توقيع سندات لأمر	
			التقدم بأي طلب أو خدمة من الطلبات أو الخدمات المدرجة تحت اختصاص هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	
			يعق التوكيل	مراجعة وزارة الزراعة ومديرية الزراعة بخصوص
			يعق التوكيل	مراجعة كناية العدل أو المحكمة لقبول إقرارها
			يعق التوكيل	استلام الرواتب
			يعق التوكيل	استلام الرواتب التقاعدية
			يعق التوكيل	استلام مكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن الإجازات
			يعق التوكيل	تحويل الراتب
			يعق التوكيل	استلام المكافأة
			يعق التوكيل	استخراج تعريف بالراتب
			يعق التوكيل	استلام مستحقاتي
			يعق التوكيل	فتح الحسابات بضوابط شرعية
			يعق التوكيل	قفل الحسابات وتسويتها
			يعق التوكيل	السحب من الحسابات
			يعق التوكيل	استخراج بطاقات صرف آلي
			يعق التوكيل	استخراج البطاقات الائتمانية المتوافقة مع الأحكام الشرعية
			يعق التوكيل	استلام الحوالات وصرفها
			يعق التوكيل	صرف الشيكات
			يعق التوكيل	إصدار الشيكات المصدقة
			يعق التوكيل	استخراج دفاتر شيكات
			يعق التوكيل	استخراج كشف حساب
			يعق التوكيل	التحويل من الحسابات
			يعق التوكيل	طلب القروض البنكية المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية
			يعق التوكيل	فتح حساب بضوابط شرعية

التعديلات المقترحة على عقد التأسيس

				يحق التوكيل	الإيداع في الحساب
				يحق التوكيل	تجديد الاشتراك في صناديق التأمينات
				يحق التوكيل	فتح صناديق التأمينات
				يحق التوكيل	الاشتراك في صناديق التأمينات
				يحق التوكيل	طلب الإعفاء من القروض
				يحق التوكيل	الاعتراض على الشيكات
				يحق التوكيل	تحديث البيانات
				يحق التوكيل	تنشيط الحسابات
				يحق التوكيل	استلام الشيكات
				يحق التوكيل	استرداد وحدات صناديق التأمينات
				يحق التوكيل	مراجعة
				يحق التوكيل	إعادة جدولة الأقساط
				يحق التوكيل	طلب نقاط البيع
				يحق التوكيل	طلب اعتماد بنكي
				يحق التوكيل	طلب ضمان بنكي
				يحق التوكيل	الاكتتابات في الشركات المساهمة
				يحق التوكيل	استلام شهادات المساهمات
				يحق التوكيل	شراء الأسهم المتوافقة مع الأحكام الشرعية
				يحق التوكيل	بيع الأسهم المتوافقة مع الأحكام الشرعية
				يحق التوكيل	استلام قيمة الأسهم
				يحق التوكيل	استلام الأرباح
				يحق التوكيل	استلام الفائض
				يحق التوكيل	فتح المحافظ الاستثمارية بالضوابط الشرعية وتخبر وتعديل وإلغاء الأوامر
				يحق التوكيل	الاكتتاب
				يحق التوكيل	شراء أسهم
				يحق التوكيل	بيع أسهم
				يحق التوكيل	استرداد وحدات الصناديق الاستثمارية
				يحق التوكيل	نقل الأسهم من المحفظة
				يحق التوكيل	الاشتراك في وحدات الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع الأحكام الشرعية
				يحق التوكيل	إدارة المحافظ الاستثمارية
				يحق التوكيل	استخراج إثبات مديونية
				يحق التوكيل	تصفية المحافظ الاستثمارية
يحق التوكيل	شراء	العقار	شراء وبيع والإعارة للممتلكات	إدارة الأموال	
يحق التوكيل	بيع				
يحق التوكيل	إعارة				
يحق التوكيل	شراء	الأراضي			
يحق التوكيل	بيع				
يحق التوكيل	إعارة				
يحق التوكيل	شراء	الأسهم			
يحق التوكيل	بيع				
يحق التوكيل	إعارة				

التعديلات المقترحة على عقد التأسيس

		حق الرهن	يحق التوكيل		
		قيد الرهن	يحق التوكيل	رهن الفلاند	
		القبس	يحق التوكيل		
				فتح محل	يحق التوكيل
				استخراج الكروت الضمنية	يحق التوكيل
				تحويل الأراضي الزراعية إلى سكنية	يحق التوكيل
				مراجعة الإدارة العامة للتخطيط العمراني	يحق التوكيل
				فتح المعاملات	يحق التوكيل
				استخراج رخص	يحق التوكيل
				تجديد الرخص	يحق التوكيل
				إلغاء الرخص	يحق التوكيل
				نقل الرخص	يحق التوكيل
				استخراج فسوحات البناء والترويم	يحق التوكيل
				تخطيط الأراضي	يحق التوكيل
				استخراج شهادات إتمام البناء	يحق التوكيل
				استخراج رخص تسوير	يحق التوكيل
				استخراج رخص هدم	يحق التوكيل
			يحق التوكيل		
		تغيير الكيان القانوني	يحق التوكيل	الموافقة على قرارات الشركاء	تعديل عقد الشركات التي تدخل فيها الشركة كمشريك
		زيادة أو تخفيض رأس المال	يحق التوكيل		
		قبول التنازل عن الحصة وشراء الحصة	يحق التوكيل		
		دخول وخروج الشركاء	يحق التوكيل		
		التوقيع على باقي بنود عقد التأسيس	يحق التوكيل		
		تصفية الشركة	يحق التوكيل		
		يحق التوكيل		تحويل الشركة إلى مؤسسة	توقيع عقد الإيجار
				يحق التوكيل	التنازل عن العقد
				يحق التوكيل	عمل مخطط للأرض المملوكة
				يحق التوكيل	مراجعة أمانة
				يحق التوكيل	تحويل الأرض الزراعية إلى سكنية
				يحق التوكيل	الإشراف على البناء
				يحق التوكيل	توقيع العقود مع مؤسسات البناء والمقاولين
				يحق التوكيل	دخول المناقصات واستلام الاستثمارات
		يحق التوكيل		تعيين المحكمين	
		يحق التوكيل		تعيين المعاهين	
		سماع الدعاوى والرد عليها	يحق التوكيل	التمثيل أمام كتابات العدل	القضاء
		المصالحة	يحق التوكيل	التمثيل أمام محاكم الشريعة	

التعديلات المقترحة على عقد التأسيس

		رفع وقبول التحكيم	يحق التوكيل			
		رفع وقبول الصلح	يحق التوكيل			
		الافراز والانكار	يحق التوكيل			
		التنازل	يحق التوكيل			
		المرافعة	يحق التوكيل			
		المداخلة	يحق التوكيل			
		المطالبة	يحق التوكيل			
		المخاصمة	يحق التوكيل			
		يحق التوكيل		استخدام وتنفيذ كافة خدمات وزارة العدل الالكترونية		
		يحق التوكيل		تفويض/توكيل الغير على تنفيذ خدمات وزارة العدل الالكترونية		
		يحق التوكيل		التوقيع على اتفاقية عقد القرض وتعديلاته وملحقاته وكافة الوثائق ذات العلاقة - التوقيع على اتفاقية المتابعة - التوقيع على اتفاقية المشورة - التوقيع أمام كاتب العدل فيما يخص الرهن الصناعي الخاص برهن جميع ممتلكات الشركة - استلام القرض - التنازل عن القرض - طلب الإعفاء من القرض - تسديد القرض - التوقيع على اتفاقية الاعتماد المستندي		
		يحق التوكيل		التوقيع على الضمان الاعتيادي		
		يحق التوكيل		التوقيع على اتفاقية نقل الالتزامات وتعديل عقد القرض		
		يحق التوكيل		التوقيع على اتفاقية ترتيب الدين عن الشركة والشركاء		
				اصدار وتعديل وإلغاء اعلان التنازل	البيع والإفراغ للمشتري	
		يحق التوكيل			الشراء وقبول الإفراغ ودفع الثمن	
		يحق التوكيل			استلام الصكوك	
		يحق التوكيل			التأجير	
		يحق التوكيل			استلام الأجرة	
		يحق التوكيل			توقيع عقود الأجرة	
		يحق التوكيل			تجديد عقود الأجرة	
		يحق التوكيل			إلغاء وفسخ عقود التأجير	
		يحق التوكيل			الرهن	
		يحق التوكيل			فك الرهن	
		يحق التوكيل			التجزئة والفرز	
		يحق التوكيل		تعديل الحدود والأطوال والمساحة وأرقام القطع والمخططات والصكوك وتواريخها وأسماء الأحياء		
		يحق التوكيل			بيع	
		يحق التوكيل			قبول الرهن	
		يحق التوكيل			تجديد الصكوك وإدخالها في النظام الشامل	
		يحق التوكيل			بيع النصيب من	
		يحق التوكيل			شراء	
		يحق التوكيل			شراء النصيب من	
		يحق التوكيل			تأجير	

التعديلات المقترحة على عقد التأسيس

			تعديل اسم المالك ورقم السجل المدني العفيلة	يحق التوكيل
			البينة والإفراغ	يحق التوكيل
			قبول البينة والإفراغ	يحق التوكيل
			التنازل عن النص في المساحة	يحق التوكيل
			دمج الصكوك	يحق التوكيل
			قبول التنازل والإفراغ	يحق التوكيل
			إستخراج مجموعة صكوك بدل مفقود وبيانها كالتالي:	يحق التوكيل
			إستخراج مجموعة صكوك بدل تالف وبيانها كالتالي:	يحق التوكيل
			البيع والإفراغ للورثة	يحق التوكيل
			التنازل عن النصيب من	يحق التوكيل
			إلبات المبي	يحق التوكيل
			استخراج صك بدل تالف	يحق التوكيل
			وذلك للعقارات الواقعة	يحق التوكيل
			تحويل الأرض الزراعية إلى سكنية أو صناعية	يحق التوكيل
			الدخول في المساهمات العقارية	يحق التوكيل
			شراء أسهم المساهمات العقارية	يحق التوكيل
			بيع أسهم المساهمات العقارية	يحق التوكيل
			التنازل عن الأرض المؤجرة	يحق التوكيل
			تجديد الصك وإدخاله في النظام الشامل	يحق التوكيل
			استخراج صك بدل مفقود	يحق التوكيل
			تحويل الأراضي الزراعية إلى سكنية	يحق التوكيل
			بناء الأرض	يحق التوكيل
			استئجار الأرض	يحق التوكيل
			تغير الكيان القانوني للشركة	يحق التوكيل
			تحويل الشركة من شركة توصية بسيطة إلى ذات مسؤولية محدودة	يحق التوكيل
			قسمة الأسهم بين الورثة ونقلها إلى محافظهم	يحق التوكيل

صلاحيات إضافية لمجلس الإدارة :

١. تمثيل الشركة في علاقاتها مع الغير والجهات الحكومية والخاصة وأقسام الشرطة والغرف التجارية والصناعية والهيئات الخاصة والشركات والمؤسسات على اختلاف أنواعها والدخول في المناقصات والمزايدات وترسية العطاءات والقبض والتسديد واستلام الحقوق لدي الغير، وطلب تعديل الصكوك وأطوالها. كما للمجلس فتح الفروع للشركة وحق التوقيع على كافة العقود والوثائق والمستندات بما في ذلك عقود تأسيس الشركات التي تكون الشركة شريكا فيها وعقود التعديل في تلك الشركات بما في ذلك قرارات خفض وزيادة رأسمال الشركات والتنازل عن الحصص وشراءها وتوثيق العقود والتوقيع لدى إدارة الشركات بوزارة التجارة والاستثمار وكتابة عدل وعمل التعديلات والتغييرات والاضافة والحذف واستخراج وتجديد السجلات التجارية واستلامها وشطبها وتغيير اسماء الشركات والتوقيع على الاتفاقيات والصكوك

٢. إبرام اتفاقيات الضمانات والكفالات والتنازل عن الاولوية في سداد ديون الشركة. والبيع والشراء للعقارات والأراضي والحصص والأسهم في الشركات، وغيرها من الممتلكات المنقولة أو غير منقولة والتصرف في أصول وممتلكات الشركة ورهن الأصول الثابتة والمنقولة لضمان قروض الشركة والشركات التابعة. وفك الرهن والإفراغ وقبض الثمن، وتسلم المئمن. والتوقيع على كافة العقود التي تخص اجراء وتنفيذ العمليات الآلية عن طريق الانترنت او غيرها وكذلك على جميع العمليات البنكية عبر الانظمة الالكترونية التي تقدمها البنوك، إبرام اتفاقيات المراجعة الاسلامية وغيرها من المنتجات الاسلامية التي تقدمها البنوك وعلى كافة المستندات والوكالات المطلوبة والمرفقة مع المنتجات الاسلامية. التوقيع على اتفاقية ترتيب الديون عن الشركة والشركاء. وكافة الصلاحيات في التوقيع على اتفاقيات الهاتف المصرفي والفاكس وانمام جميع الموافقات بالنيابة عن الشركة عن طريق الهاتف والفاكس

التعديلات المقترحة على عقد التأسيس

- والتوقيع على اتفاقيات وأعمال ومنتجات الخزينة والتفاوض مع البنك بالنيابة عن الشركة لأجل طلب القروض والتسهيلات بأنواعها من البنوك التجارية بأي مبالغ ولأي مدة والتوقيع على جميع مستنداتها ويشمل ذلك اتفاقيات الاحتلال والقبول بشروطها وأحكامها وتعديلاتها والقيام بتجديدها وتعديلها وإعادة جدولتها كل ذلك داخل وخارج المملكة.
٣. كافة الصلاحيات في التوقيع على الكفالات باسم الشركة لكفالة التسهيلات التي تمنح للشركة وللشركات التي تشترك فيها الشركة من وقت لآخر وكذلك لكفالة التسهيلات الممنوحة للغير وتقديم الضمانات باسم الشركة لضمان التسهيلات التي تمنح للشركة وللشركات التي تشترك فيها من وقت لآخر وكذلك لضمان تسهيلات الممنوحة للغير وطلب إصدار خطابات الضمان المالية بكافة أنواعها وفتح الاعتمادات المستندية وتجديدها والغائها نيابة عن الشركة كل ذلك داخل وخارج المملكة
٤. تحديد استثماراتها والإشراف على أعمالها وأموالها وجميع معاملاتها الأخرى وتصريف أمورها داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، بما في ذلك اتخاذ القرارات والموافقة على العقود والاتفاقيات والصكوك والمستندات والقبول بها، والقيام بجميع التصرفات الأخرى اللازمة لتحقيق أغراض الشركة.
٥. وللمجلس في سبيل القيام بواجباته أن يمارس جميع الاختصاصات ويجري جميع التصرفات والأعمال مما يجوز للشركة أن تمارسه بمقتضى نظامها الأساسي بشرط أن لا تكون هذه التصرفات مما تختص به الجمعيات العامة للمساهمين ووفقاً لنظام الشركة الأساسي ونظام الشركات ولوائح وأنظمة وتعليمات الجهات التنظيمية ذات الصلة المعمول بها.
٦. وللمجلس الإدارة على سبيل المثال لا الحصر الموافقة على إصدار الضمانات والكفالات للبنوك والصناديق ومؤسسات التمويل الحكومي واعتماد كافة المعاملات المصرفية، والموافقة على بيع وشراء ورهن واستثمار أصول وممتلكات الشركة وموجوداتها وكذلك الدخول والشراء والبيع في المساهمات العقارية وأسهمها على أن يحدد المجلس في قراره الأسباب والمبررات لذلك، وأن يكون الثمن حاضراً إلا في الحالات التي يقدرها المجلس وبضمانات كافية، وألا يترتب على ذلك التصرف توقف بعض أنشطة الشركة أو تحميلها بالتزامات أخرى بسبب شروط البيع أو الرهن، وتفويض من يشاء في التوقيع نيابة عن الشركة على الأوراق التجارية مثل السندات لأمر والكمبيالات وتجديدها وغيرها من الضمانات
٧. وللمجلس الإدارة صلاحية الموافقة على طلب القروض الحكومية وصناديق ومؤسسات التمويل الحكومي والخاصة وكذلك القروض البنكية والتجارية والبيوت المالية وشركات الائتمان والموافقة على العقود والاتفاقيات والضمانات والكفالات والتعهدات وسندات الأمر والأوراق التجارية والرهن الخاصة بها مهما بلغت قيمتها أو مدتها على أن لا يتجاوز أجلها نهاية مدة الشركة، مع مراعاة أن يحدد مجلس الإدارة في قراره أوجه استخدام القرض وكيفية سداه، وأن يراعي في شروط القرض والضمانات والكفالات والتعهدات المقدمة له عدم الإضرار بالشركة أو مساهماتها أو الضمانات العامة للدائنين، وكذلك له حق طلب الاعفاء من القروض.
٨. ويجوز لمجلس الإدارة الموافقة على تقديم الدعم المالي لأي من الشركات التي تشارك فيها الشركة وكذلك الشركات التابعة.
٩. يشترط حصول مجلس الإدارة على موافقة الجمعية العامة عند بيع أصول للشركة تتجاوز قيمتها (٥٠٪) خمسين في المائة من قيمة مجموع أصولها سواء تم البيع من خلال صفقة واحدة أو عدة صفقات، وفي هذه الحالة تعتبر الصفقة التي تؤدي إلى تجاوز نسبة (٥٠٪) خمسين في المائة من قيمة الأصول هي الصفقة التي يلزم موافقة الجمعية العامة عليها، وتحسب هذه النسبة من تاريخ أول صفقة تمت خلال (١٢) الاثني عشر شهراً السابقة.
١٠. وللمجلس الإدارة أن يوكل أو يفوض نيابة عنه واحداً أو أكثر من أعضائه أو من الغير في مباشرة كل، أو بعض الصلاحيات، أو باتخاذ إجراء معين، أو تصرف معين، أو القيام بعمل، أو أعمال معينة، وللمجلس حق إلغاء التوكيل أو التفويض جزئياً أو كلياً. وللوكيل حق تفويض وتوكيل الغير، في حال نص التوكيل أو التفويض على ذلك صراحة، في كل أو بعض الصلاحيات المفوضة أو الموكلة إليه، وكذلك للوكيل إلغاء ذلك التفويض أو التوكيل كلياً أو جزئياً. ويتم التوكيل بموجب هذه المادة بأي طريقة نظامية بما في ذلك، دون حصر، عن طريق إصدار وكالات شرعية (بما في ذلك، دون حصر، الوكالات الشرعية التي تتماشى مع أي نموذج أو قائمة صلاحيات معتمدة من قبل وزارة العدل) ويتم بالتفويض بموجب هذه المادة عن طريق إصدار قرارات أو تفويضات خطية دون الحاجة لتوثيقها من أي جهة. ويكون التفويض والتوكيل والقرارات بما يتوافق متطلبات اللوائح الصادرة من هيئة السوق المالية.

التعديلات المقترحة على عقد التأسيس

١١. المجلس الإدارة تشكيل أي لجنة أو لجان تساعد في تنفيذ أعماله أو تتطلب الأنظمة تشكيلها في الشركة على أن يتضمن قرار المجلس الصادر بتشكيل أي من اللجان التابعة له، تحديداً لمهمة اللجنة، ولدة عملها، والصلاحيات الممنوحة لها، وكيفية رقابة المجلس عليها	
المادة الثالثة والعشرون: مكافأة أعضاء المجلس: ١. تتكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة من مبلغ معين، أو بدل حضور جلسات، أو بدل مصروفات، أو مزايا عينية، أو نسبة من الأرباح ويجوز الجمع بين اثنتين أو أكثر من هذه المزايا ويجوز أن تكون متفاوتة المقدار وذلك في ضوء سياسة تصدرها لجنة المكافآت والترشيحات وتقرها الجمعية، ويتم صرف المكافآت حسب ما هو منصوص في تلك السياسة. ٢. يحدد مجلس الإدارة مكافآت عضوية اللجان وبدلات الحضور وغيرها من استحقاقات بناءً على سياسة يقرها مجلس الإدارة بناءً على توصية من لجنة المكافآت والترشيحات وتعتمدها الجمعية العامة للمساهمين ويتم صرف المكافآت حسب ما هو منصوص في تلك السياسة ٣. يجب ألا تكون مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين نسبةً من الأرباح التي تحققها الشركة أو أن تكون مبنية بشكل مباشر أو غير مباشر على ربحية الشركة. ٤. لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة التصويت على بند مكافأة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العامة. ٥. يجب أن يشتمل تقرير مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة العادية في اجتماعها السنوي على بيان شامل لكل ما حصل عليه أو استحق الحصول عليه كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية من مكافآت وبدل حضور الجلسات وبدل مصروفات وغير ذلك من المزايا. وأن يشتمل كذلك على بيان ما قبضه أعضاء المجلس بوصفهم عاملين أو إداريين أو ما قبضوه نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارات، وأن يشتمل أيضاً على بيان بعدد جلسات المجلس وعدد الجلسات التي حضرها كل عضو.	المادة الثالثة والعشرون: مكافأة أعضاء المجلس: ١. يجب أن يراعي مجلس الإدارة في تحديد وصرف المكافآت التي يحصل عليها كل من يجب عند تحديد مكافأة أعضاء المجلس مراعاة الأحكام ذات العلاقة الواردة في نظام الشركات ولوائحه التنفيذية ولائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية. ٢. تصدر لجنة الترشيحات والمكافآت توصية بشكل سنوي عن مقدار المكافأة السنوية التي يستحقها أعضاء مجلس الإدارة ولجانته التابعة بحيث تتكون المكافأة من مبلغاً معيناً بالإضافة إلى بدل حضور عن الجلسات. ٣. يجوز لعضو مجلس الإدارة الحصول على مكافأة مقابل أي أعمال أو مناصب تنفيذية أو فنية أو إدارية أو استشارية - بموجب ترخيص مبي- إضافية يكلف بها في الشركة، وذلك بالإضافة إلى المكافأة التي يمكن أن يحصل عليها بصفته عضواً في مجلس الإدارة وفي اللجان المشكلة من قبل مجلس الإدارة، وفقاً لنظام الشركات ونظام الشركة الأساس. ٤. يجوز أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة متفاوتة المقدار بحيث تعكس مدى خبرة العضو واختصاصاته والمهام المنوطة به واستقلاله وعدد الجلسات التي حضرها وغيرها من الاعتبارات. ٥. يجب ألا تكون مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين نسبةً من الأرباح التي تحققها الشركة أو أن تكون مبنية بشكل مباشر أو غير مباشر على ربحية الشركة. ٦. لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة التصويت على بند مكافأة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العامة. ٧. يجب أن يشتمل تقرير مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة العادية في اجتماعها السنوي على بيان شامل لكل ما حصل عليه أو استحق الحصول عليه كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية من مكافآت وبدل حضور الجلسات وبدل مصروفات وغير ذلك من المزايا. وأن يشتمل كذلك على بيان ما قبضه أعضاء المجلس بوصفهم عاملين أو إداريين أو ما قبضوه نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارات، وأن يشتمل أيضاً على بيان بعدد جلسات المجلس وعدد الجلسات التي حضرها كل عضو.

التعديلات المقترحة على عقد التأسيس

المادة الرابعة والعشرون: صلاحيات رئيس مجلس الإدارة ونائبه والعضو المنتدب وأمين السر:

يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس، كما يجوز له أن يعين عضواً منتدباً ولا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي بالشركة، ويحل نائب رئيس مجلس الإدارة محل رئيس مجلس الإدارة عند غيابه.

١. صلاحيات رئيس مجلس الإدارة:

يختص رئيس المجلس على سبيل المثال لا الحصر بما يلي:

١،١. الدعوة لاجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة وترؤس

إدارة اجتماع مجلس الإدارة والجمعية العامة

١،٢. تمثيل الشركة في المحافل الرسمية والاعلامية .

١،٣. تمثيل الشركة في علاقاتها مع الغير ومع كافة الجهات

الحكومية والخاصة والمحاكم الشرعية والهيئات القضائية وديوان

المظالم وكافة اللجان القضائية الأخرى داخل المملكة العربية

السعودية وخارجها والتوقيع أمام كاتب العدل على جميع عقود

تأسيس الشركات التي تشترك فيها الشركة وعلى تعديلاتها، وله

حق المدافعة والمرافعة

١،٤. تمثيل الشركة في علاقاتها مع الغير والجهات الحكومية

والخاصة و أمام المحاكم الشرعية والهيئات القضائية وديوان

المظالم ومكاتب العمل والعمال واللجان العليا والابتدائية ولجان

الأوراق التجارية وكافة اللجان القضائية الأخرى وهيئات التحكيم

والحقوق المدنية وأقسام الشرطة والغرف التجارية والصناعية

والهيئات الخاصة والشركات والمؤسسات على اختلاف أنواعها

والدخول في المناقصات والمزايدات وترسية العطاءات والقبض

والتسديد واستلام الحقوق لدى الغير والإقرار والمطالبة

والمداخلة والمرافعة والمخاصمة والمخالصة والصلح والتنازل

والإنكار وطلب اليمين وردها والشفعة وقبول الأحكام ونفها

والتحكيم عن الشركة وطلب تنفيذ الأحكام ومعارضتها وقبض ما

يحصل من التنفيذ واستخراج حجج الاستحكام وطلب تعديل

الصكوك وأطولها .

١،٥. كما له الحق في إصدار الوكالات الشرعية نيابة عن الشركة أو

بصفته رئيس مجلس الإدارة .

١،٦. تمثيل الشركة – بعد موافقة مجلس الإدارة وفي الحدود

المنصوص عليها في الفقرة (٣) من المادة التاسعة عشر من هذا

النظام- في البيع والشراء للعقارات والأراضي والحصص والأسهم

في الشركات وغيرها من الممتلكات سواء منقولة أو غير منقولة

والإفراج، والقبض والدفع والإفراج للمشتري واستلام الثمن

بشيك باسم الشركة.

١،٧. الاستلام والتسليم والاستئجار والتأجير باسم الشركة.

١،٨. تمثيل الشركة لفتح الحسابات والاعتمادات وتمديداتها

والسحب والإيداع لدى البنوك والصناديق الحكومية والتنمية

والاقتراض منها وإصدار كافة الضمانات المصرفية والتوقيع على

سندات الامور والكفالات الخاصة في الاقتراض واستثمار أموال

الشركة وتشغيلها في الأسواق المحلية والدولية داخل المملكة

المادة الرابعة والعشرون: صلاحيات رئيس مجلس الإدارة ونائبه والعضو المنتدب وأمين السر:

يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس، كما يجوز له أن يعين عضواً منتدباً أو رئيس تنفيذي ولا

يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي بالشركة، ويحل نائب رئيس مجلس الإدارة محل

رئيس مجلس الإدارة عند غيابه.

١. صلاحيات رئيس مجلس الإدارة:

يختص رئيس المجلس على سبيل المثال لا الحصر بما يلي:

الرئيسية	إصدار	يعارضها منفرد	يحق التوكيل
	تجديد	يعارضها منفرد	يحق التوكيل
الفرعية	شطب	يعارضها منفرد	يحق التوكيل
	إصدار	يعارضها منفرد	يحق التوكيل
	تجديد	يعارضها منفرد	يحق التوكيل
شطب	يعارضها منفرد	يحق التوكيل	
	يعارضها منفرد	يحق التوكيل	
شراء المؤسسة	يعارضها منفرد	يحق التوكيل	
التوقيع على جميع المستندات لدى الغرفة التجارية	يعارضها منفرد	يحق التوكيل	
بيع المؤسسة	يعارضها منفرد	يحق التوكيل	
مراجعة إدارة السجلات	يعارضها منفرد	يحق التوكيل	
استخراج السجلات	يعارضها منفرد	يحق التوكيل	
نقل السجلات التجارية	يعارضها منفرد	يحق التوكيل	
إدارة السجلات	يعارضها منفرد	يحق التوكيل	
إلغاء السجلات	يعارضها منفرد	يحق التوكيل	
الإشراف على السجلات	يعارضها منفرد	يحق التوكيل	
فتح الاشتراك لدى الغرفة التجارية	يعارضها منفرد	يحق التوكيل	
اعتماد التوقيع لدى الغرفة التجارية	يعارضها منفرد	يحق التوكيل	
إلغاء التوقيع لدى الغرفة التجارية	يعارضها منفرد	يحق التوكيل	
دخول المناقصات واستلام الاستثمارات	يعارضها منفرد	يحق التوكيل	
تحويل فرع المؤسسة	يعارضها منفرد	يحق التوكيل	
مراجعة التأمينات الاجتماعية	يعارضها منفرد	يحق التوكيل	
مراجعة مصلحة الزكاة والدخل	يعارضها منفرد	يحق التوكيل	
فتح فروع السجلات	يعارضها منفرد	يحق التوكيل	
إدارة السجل التجاري	يعارضها منفرد	يحق التوكيل	
إلغاء السجل التجاري	يعارضها منفرد	يحق التوكيل	
مراجعة الدفاع المدني	يعارضها منفرد	يحق التوكيل	

التعديلات المقترحة على عقد التأسيس

تعديل السجلات	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	العربية السعودية وخارجها، كما له صرف المكافآت وتعيين المحامين والموظفين والعمال وعزيم وطلب التأشيرات واستقدام الأيدي العاملة من خارج المملكة والتعاقد معهم وتحديد مرتباتهم واستخراج الاقامات ونقل الكفالات والتنازل عنها. التوقيع على اتفاقية المراجعة الاسلامية وغيرها من المنتجات الاسلامية التي يقدمها البنك وعلى كافة المستندات والوكالات المطلوبة و المرفقة مع المنتجات الاسلامية
إضافة نشاط	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	١٩. تمثيل الشركة في التوقيع على جميع اتفاقيات التسهيلات المصرفية والتعامل والتفاوض مع إدارة الخزينة بالبنوك للتفاوض على سعر الذهب وتحديد سعر العمولة وكل ما يتعلق بعمل إدارة الخزينة واستلام وتسليم المستندات والأوراق للبنوك والمصارف وتحديد سعر صرف العملة. التوقيع نيابة عن الشركة لدى البنوك والصناديق الحكومية والتنمية على القروض وطلب التسهيلات والكفالات و على الأوراق التجارية مثل السندات لأمر والكمبيالات وتجيبها وغيرها من الضمانات ، وتوقيع العقود التي تخص اجراء وتنفيذ العمليات الآلية عن طريق الانترنت أو غيرها وكذلك على جميع العمليات البنكية عبر الانظمة الالكترونية التي يقدمها البنك
حجز الاسم التجاري	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	١٠. تمثيل الشركة في تأسيس الشركات وحق التوقيع على كافة أنواع العقود والوثائق والمستندات بما في ذلك دون حصر عقود تأسيس الشركات التي تكون الشركة شريكا فيها مع كافة تعديلات عقود تأسيس الشركات التي تكون الشركة شريكا فيها وملاحقها وجميع قرارات الشركة، في تلك الشركات بما في ذلك القرارات الخاصة برفع رأس المال والتنازل عن الحصص وشراؤها وتوثيق العقود والتوقيع لدى إدارة الشركات في وزارة التجارة والصناعة وكتب العدل وعمل التعديلات والتغييرات والإضافة والحذف واستخراج وتجديد السجلات التجارية واستلامها وشطبها وتغيير أسماء الشركات التابعة.
تجديد الاشتراك لدى الفرقة التجارية	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	١١. رهن الأصول الثابتة والمنقولة لضمان قروض الشركة والشركات التابعة لها بعد موافقة مجلس الادارة.
تعديل السجل التجاري	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	١٢. التوقيع على الاتفاقيات والصكوك أمام كاتب العدل والجهات الرسمية، وكذلك اتفاقيات القروض والضمانات والكفالات.
نقل السجل التجاري	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	١٣. التوقيع على اتفاقية ترتيب الديون عن الشركة والشركاء. و كافة الصلاحيات في التوقيع على اتفاقيات الهاتف المصرفي والفاكس واتمام جميع الموافقات بالنيابة عن الشركة عن طريق الهاتف والفاكس والتوقيع على الاتفاقيات والتفاوض مع البنك بالنيابة عن الشركة لأجل طلب القروض والتسهيلات بأنواعها من البنوك التجارية بأي مبالغ ولأي مدة والتوقيع على جميع مستنداتها ويشمل ذلك اتفاقيات الاحلال والقبول بشروطها وأحكامها وتعديلاتها والقيام بتجديدها وتعديلها وإعادة جدولتها كل ذلك داخل وخارج المملكة.
استخراج سجل بدل تالف أو مفقود	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	١٤. التوقيع على الكفالات باسم الشركة لكفالة التسهيلات التي تمنح للشركة وللشركات التي تشارك فيها الشركة من وقت لآخر وكذلك لكفالة التسهيلات الممنوحة للغير وتقديم الضمانات
استخراج سجل بدل تالف أو مفقود	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
تسجيل العلامة التجارية	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
التنازل عن العلامة التجارية	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
التنازل عن الاسم التجاري	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
استخراج التراخيص	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
شراء القوارب	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
استخراج بدل تالف أو مفقود لتصاريح الصيد	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
استيراد قوارب	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
إلغاء رخص قوارب	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
تجديد التراخيص	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
تجديد التراخيص	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
إضافة نشاط	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
حجز الأسماء	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
إلغاء التراخيص	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
تجديد الاشتراك بالفرقة التجارية	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
فتح الفروع	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
مراجعة التأمينات الاجتماعية	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
مراجعة الدفاع المدني	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
مراجعة مصلحة الزكاة والدخل	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
استخراج تصريح صيد	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
استخراج رخصة قارب	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
تجديد رخصة قارب	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
نقل رخصة قارب	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
بيع القارب	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	

التعديلات المقترحة على عقد التأسيس

			تجديد تصريح الصيد	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	باسم الشركة لضمان التسهيلات التي تمنح للشركة وللشركات التي تشترك الشركة فيها من وقت لآخر وكذلك لضمان تسهيلات الممنوحة للغير وطلب اصدار خطابات الضمان المالية بكافة انواعها وفتح الاعتمادات المستندية وتجديدها والغائها نيابة عن الشركة كل ذلك داخل وخارج المملكة
			إلغاء تصريح الصيد	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	١,١٥. السلطات والاختصاصات الأخرى التي يمنحها له مجلس الادارة.
			استخراج بدل تالف أو مفقود لرخصة القارب	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	١,١٦. لرئيس المجلس أن يوكل أحد أعضاء المجلس أو الرئيس التنفيذي للشركة أو من الغير في مباشرة عمل أو أعمال محددة.
			فتح فرع للترخيص	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	٢. صلاحيات نائب رئيس مجلس الادارة:
			نقل الترخيص	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	يختص نائب رئيس مجلس الإدارة بالصلاحيات التي يحددها و تقررها مجلس ادارة الشركة بقرار مكتوب، و يجوز للنظام الأساسي للشركة او رئيس مجلس إدارة الشركة تفويضه في بعض او كل الصلاحيات التي يراها ضرورية بقرار مكتوب
			تأسيس شركة	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
			التوقيع على عقود التأسيس وملاحق التعديل	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
			إلغاء عقود التأسيس وملاحق التعديل	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
			توقيع قرارات الشركاء	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
			تعيين المراء وعزلهم	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
			تعديل أغراض الشركة	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
			تصفية الشركة	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	١. تعيين أمين السر وصلاحياته:
			تحويل الشركة من مساهمة إلى ذات مسئولية محدودة	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	يعين مجلس الإدارة أمين سر يختاره من بين أعضائه أو من غيرهم ويختص بتسهيل التسيير السلس لعملية اتخاذ القرار الرسمية بالشركة وألية إصدار ورفع التقارير، وتنظيم اجتماعات مجلس الإدارة واللجان، وتشكيل جدول أعمال الاجتماع مع رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام واقتراح مضمون جدول أعمال الاجتماع وتنظيم عمل المذكرات، وجمع وتنظيم وتوزيع المعلومات والوثائق أو الأوراق الأخرى للاجتماع، والتأكد بأنه قد تم عمل محاضر لجميع الاجتماعات وأن سجل محاضر الاجتماعات يتم الحفاظ عليه بشكل صحيح ، وأن جميع لجان مجلس الإدارة قد تم تشكيلها بشكل صحيح وتم تزويدها بجميع الشروط وبمصطلحات واضحة للرجوع إليها، وتحدد مكافأته من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت.
			تحويل الشركة من ذات مسئولية محدودة مساهمة	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
			تحويل الشركة من تضامنية إلى ذات مسئولية محدودة	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
			زيادة رأس المال	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
			خفض رأس المال	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
			دخول وخروج شركاء	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
			الدخول في شركات قائمة	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
			نقل الحصص والأسهم والسندات	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
			تجديد رأس المال	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
			استلام قانس التخصيص	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
			بيع الحصص والأسهم واستلام القيمة	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
			التنازل عن الحصص والأسهم من رأس المال	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	
			بيع فرع الشركة	يمارسها منفرد	يحق التوكيل	

لا تزيد مدة رئيس المجلس ونائيه والعضو المنتدب وأمين السر عضو مجلس الإدارة على مدة عضوية كل منهم في المجلس، ويجوز إعادة انتخابهم وللمجلس في أي وقت أن يعزلهم أو أياً منهم دون إخلال بحق من عزل في التعويض إذا وقع العزل لسبب غير مشروع أو في وقت غير مناسب.

التعديلات المقترحة على عقد التأسيس

			يعاقبها منفرد	يحق التوكيل	تعديل جنسية أحد الشركاء في العقد
			يعاقبها منفرد	يحق التوكيل	قبول التنازل عن الحصص والأشهم ورأس المال
			يعاقبها منفرد	يحق التوكيل	شراء الحصص والأشهم ودفع الثمن
			يعاقبها منفرد	يحق التوكيل	قفل الحسابات لدى البنوك باسم الشركة
			يعاقبها منفرد	يحق التوكيل	فتح الحسابات لدى البنوك باسم الشركة
			يعاقبها منفرد	يحق التوكيل	وقيع الاتفاقيات
			يعاقبها منفرد	يحق التوكيل	تسجيل الشركة
			يعاقبها منفرد	يحق التوكيل	تسجيل الوكالات والعلامات التجارية
			يعاقبها منفرد	يحق التوكيل	حضور الجمعيات العامة
			يعاقبها منفرد	يحق التوكيل	فتح الفروع للشركة
			يعاقبها منفرد	يحق التوكيل	فتح الملفات للشركة
			يعاقبها منفرد	يحق التوكيل	التوقيع على عقود التأسيس وملاحق التعديل لدى كاتب العدل
			يعاقبها منفرد	يحق التوكيل	استخراج السجلات التجارية وتجديدها للشركة
			يعاقبها منفرد	يحق التوكيل	الاشتراك بالغرفة التجارية وتجديدها
			يعاقبها منفرد	يحق التوكيل	مراجعة البيئة العامة للاستثمار والتوقيع أمامها
			يعاقبها منفرد	يحق التوكيل	مراجعة إدارة الجودة والنوعية وهيئة المواصفات والمقاييس
			يعاقبها منفرد	يحق التوكيل	مراجعة هيئة سوق المال
			يعاقبها منفرد	يحق التوكيل	استخراج التراخيص وتجديدها للشركة
			يعاقبها منفرد	يحق التوكيل	تحويل المؤسسة إلى شركة
			يعاقبها منفرد	يحق التوكيل	تحويل فرع الشركة إلى مؤسسة

التعديلات المقترحة على عقد التأسيس

			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	تحويل فرع الشركة إلى شركة
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	نشر عقد التأسيس وملاحق التعديل وملخصاتها والأنظمة الأساسية في الجريدة الرسمية
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	مراجعة شركات الاتصالات وتأسيس الهواتف الثابتة أو الجوالات باسم الشركة
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	دخول المناقصات واستلام الاستثمارات
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	توقيع العقود الخاصة بالشركة مع الغير
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	التنازل عن العلامات التجارية أو إلغاؤها
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	تعديل اسم الشركة
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استخراج التأشيرات
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	تحويل الشركة إلى مؤسسة
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استلام تعويضات التأشيرات
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	تحديث بيانات العمال
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	فتح الملفات الأساسية والفرعية وتجديدها وإلغاؤها
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	تصفية العمالة وإلغاؤها
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	التبليغ عن هرب العمالة
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	إلغاء بلاغات الهرب للعمالة
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	نقل الكفالات
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	تعديل المهن
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	نقل ملكية المنشآت وتصفياتها وإلغاؤها
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	مراجعة قسم المكاتب الأهلية للاستخدام

التعديلات المقترحة على عقد التأسيس

			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	مراجعة إدارة الحاسب الآلي في القوى العاملة	
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استخراج رخص العمل وتجديدها	
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استلام شهادات السعودية	
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استخراج كشف بيانات (برنت)	
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	إضافة وحذف السعوديين	
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استقدام	
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استقدام	
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	فتح ملف	
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استقدام العمالة من الخارج	
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	إنهاء إجراءات العمالة لدى التأمينات الاجتماعية	
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	إلغاء التأشيرات	
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استرداد مبالغ التأشيرات	
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	تعديل الجنسيات	
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استخراج تأشيرات الزيارات العائلية	
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استخراج تأشيرات استقدام العوائل	
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	مراجعة السفارة	
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	تعديد تأشيرات الخروج والعودة	
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	تعديد تأشيرات الزيارة	
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استخراج كشف بيانات (برنت)	
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	إلغاء التأشيرة	
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استرداد مبلغ التأشيرة	
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	تعديل جهة القدوم	
			يحق التوكيل	توقيع عقود الشركات	الشركات التي تدخل فيها الشركة كمشرك	
		يحق التوكيل	يمارسها منفرد	شراء الحصص		
		يحق التوكيل	يمارسها منفرد	تصفية الشركة		
		يحق التوكيل	يمارسها منفرد	بيع الحصص		
		يحق التوكيل	يمارسها منفرد	تمثيل الشركة في الشركة المساهم فيها	تأسيس الشركات باسم الشركة	
		يحق التوكيل	يمارسها منفرد	تسجيلها في الوزارة		
		يحق التوكيل	يمارسها منفرد	تمثيل امام كاتب العدل		
		يحق التوكيل	يمارسها منفرد	التوقيع على عقد الشركة		

التعديلات المقترحة على عقد التأسيس

		يحق التوكيل	يمارسها منفرد	التوقيع على قرارات الشركاء		
			اصدار	السجلات التجارية		
						تجديد
						شطب
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استخراج الإقامات			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	تجديد الإقامات			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	عمل خروج وعودة			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	عمل الخروج النهائي			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	نقل الكفالات			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استخراج الإقامات بدل مفقود أو تالف			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	إنهاء إجراءات العمالة المتوقفة			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	التبليغ عن الهروب			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	إلغاء بلاغات الهروب			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	نقل المعلومات وتحديث البيانات			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	التسوية والتنازل عن العمال			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	مراجعة إدارة الترحيل والوافدين			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استخراج كشف بيانات العمال (برنت)			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	اسقاط العمالة			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	إدارة أعمالي التجارية			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	نقل كفالة العمالة لنفسه			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	إضافة المولود			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	إنهاء إجراءات العامل المتوفى			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	إدارة شؤون المنافذ			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استخراج مشاهد الإعادة			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	إضافة تابعين			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	إضافة الأبناء إلى جواز الأب أو الأم			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	فصل الأبناء من جواز الأب أو الأم			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	إلغاء تأشيرات الخروج والعودة			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	إلغاء تأشيرات الخروج النهائي			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استخراج تأشيرات سفر بدل تالف أو مفقود			

التعديلات المقترحة على عقد التأسيس

			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استخراج تعديد تأشيرات الزيارة
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	تعديل المهن
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استخراج تصاريح حج
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	مراجعة شئون الخادومات
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	التسجيل في الخدمة الإلكترونية
		يحق التوكيل	يمارسها منفرد	فتح الحسابات	البنكية
		يحق التوكيل	يمارسها منفرد	فتح الاعتمادات	
		يحق التوكيل	يمارسها منفرد	الابداع	
		يحق التوكيل	يمارسها منفرد	السحب	
		يحق التوكيل	يمارسها منفرد	اصدار الشيكات	
		يحق التوكيل	يمارسها منفرد	تحديث الحسابات	
		يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استخراج كشوف الحسابات	
		يحق التوكيل	يمارسها منفرد	طلب التسهيلات	
		يحق التوكيل	يمارسها منفرد	طلب الضمانات	
		يحق التوكيل	يمارسها منفرد	توقيع عقود القروض	
		يحق التوكيل	يمارسها منفرد	توقيع الأوراق التجارية	
		يحق التوكيل	يمارسها منفرد	توقيع سندات لأمر	
		يحق التوكيل	يمارسها منفرد	التقدم بأي طلب أو خدمة من الطلبات أو الخدمات المنسجة تحت اختصاص هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	مراجعة وزارة الزراعة ومديرية الزراعة بخصوص
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	مراجعة كتابة العدل أو المحكمة لقبول إفراغها
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استلام الرواتب
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استلام الرواتب التقاعدية
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استلام مكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن الإجازات
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	تحويل الراتب
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استلام المكافأة
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استخراج تعريف بالراتب
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استلام مستحقاتي
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	فتح الحسابات بضوابط شرعية
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	فقل الحسابات وتسويتها

التعديلات المقترحة على عقد التأسيس

			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	السحب من الحسابات
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	استخراج بطاقات صرف آلي
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	استخراج البطاقات الائتمانية المتوافقة مع الأحكام الشرعية
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	استلام الحوالات وصرفها
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	صرف الشيكات
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	إصدار الشيكات المصدقة
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	استخراج دفاتر شيكات
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	استخراج كشف حساب
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	التحويل من الحسابات
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	طلب القروض البنكية المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	فتح حساب بضوابط شرعية
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	الإيداع في الحساب
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	تجديد الاشتراك في صناديق الأمانات
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	فتح صناديق الأمانات
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	الاشتراك في صناديق الأمانات
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	طلب الإغفاء من القروض
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	الاعتراض على الشيكات
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	تحديث البيانات
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	تنشيط الحسابات
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	استلام الشيكات
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	استرداد وحدات صناديق الأمانات
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	مراجعة
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	إعادة جدولة الأقساط
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	طلب نقاط البيع
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	طلب اعتماد بنكي
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	طلب ضمان بنكي
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	الاكتتابات في الشركات المساهمة
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	استلام شهادات المساهمة

التعديلات المقترحة على عقد التأسيس

			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	شراء الأسهم المتوافقة مع الأحكام الشرعية
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	بيع الأسهم المتوافقة مع الأحكام الشرعية
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استلام قيمة الأسهم.
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استلام الأرباح
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استلام الفائض
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	فتح المحافظ الاستثمارية بالضوابط الشرعية وتحريم وتعديل وإلغاء الأوامر
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	الاكتتاب
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	شراء أسهم
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	بيع أسهم
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استرداد وحدات الصناديق الاستثمارية
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	نقل الأسهم من المحفظة
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	الاشتراك في وحدات الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع الأحكام الشرعية
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	إدارة المحافظ الاستثمارية
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استخراج إثبات مديونية
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	تصفية المحافظ الاستثمارية
يحق التوكيل	يمارسها منفرد	شراء	العقار	شراء وبيع واغراق الممتلكات	إدارة الأملاك
يحق التوكيل	يمارسها منفرد	بيع			
يحق التوكيل	يمارسها منفرد	اغراق			
يحق التوكيل	يمارسها منفرد	شراء	الأراضي		
يحق التوكيل	يمارسها منفرد	بيع			
يحق التوكيل	يمارسها منفرد	اغراق			
يحق التوكيل	يمارسها منفرد	شراء	الأسهم		
يحق التوكيل	يمارسها منفرد	بيع			
يحق التوكيل	يمارسها منفرد	اغراق			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	حق الرهن	رهن الأملاك	
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	فك الرهن		
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	القبض		
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	فتح محل
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استخراج الكروت الصحية
			يحق التوكيل	يمارسها منفرد	تحويل الأراضي الزراعية إلى سكنية

التعديلات المقترحة على عقد التأسيس

			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	مراجعة الإدارة العامة للتخطيط العمراني	
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	فتح المعلنات	
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	استخراج رخص	
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	تجديد الرخص	
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	إلغاء الرخص	
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	نقل الرخص	
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	استخراج قسومات البناء والتزيم	
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	تخطيط الأراضي	
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	استخراج شهادات إتمام البناء	
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	استخراج رخص تسوير	
			يعق التوكيل	يمارسها منفرد	استخراج رخص هدم	
	يعق التوكيل	يمارسها منفرد	تغيير الكيان القانوني	الموافقة على قرارات الشركاء	تعديل عقد الشركات التي تدخل فيها الشركة كشريك	
	يعق التوكيل	يمارسها منفرد	زيادة أو تخفيض رأس المال			
	يعق التوكيل	يمارسها منفرد	قبول التنازل عن الحصص وشراء الحصص			
	يعق التوكيل	يمارسها منفرد	دخول وخروج الشركاء			
	يعق التوكيل	يمارسها منفرد	التوقيع على باقي بنود عقد التأسيس			
			تصفية الشركة			
		يعق التوكيل	يمارسها منفرد	تحويل الشركة إلى مؤسسة	توقيع عقد الإيجار	
		يعق التوكيل	يمارسها منفرد	يمارسها منفرد	التنازل عن العقد	
		يعق التوكيل	يمارسها منفرد	يمارسها منفرد	عمل مخطط للأرض المملوكة	
		يعق التوكيل	يمارسها منفرد	يمارسها منفرد	مراجعة أمانة	
		يعق التوكيل	يمارسها منفرد	يمارسها منفرد	تحويل الأرض الزراعية إلى سكنية	
		يعق التوكيل	يمارسها منفرد	يمارسها منفرد	الإشراف على البناء	
		يعق التوكيل	يمارسها منفرد	يمارسها منفرد	توقيع العقود مع مؤسسات البناء والمقاولين	
		يعق التوكيل	يمارسها منفرد	يمارسها منفرد	دخول المناقصات واستلام الاستثمارات	
		يعق التوكيل	يمارسها منفرد	تعيين المحكمين		
		يعق التوكيل	يمارسها منفرد	تعيين المعامين		
	يعق التوكيل	يمارسها منفرد	سماع الدعاوى والرد عليها	التمثيل أمام كتابات العدل	القضاء	
	يعق التوكيل	يمارسها منفرد	المصالحة			

التعديلات المقترحة على عقد التأسيس

	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	رفض وقبول التحكيم	التمثيل أمام محاكم الشرعية		
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	رفض وقبول الصلح			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	الانقار والائكار			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	التنازل			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	المرافعة			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	الدافعة			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	المطالبة			
	يحق التوكيل	يمارسها منفرد	المعاصرة			
		يحق التوكيل	يمارسها منفرد	استخدام وتنفيذ كافة خدمات وزارة العدل الالكترونية		
		يحق التوكيل	يمارسها منفرد	تفويض/توكيل الغير على تنفيذ خدمات وزارة العدل الالكترونية		
		يحق التوكيل	يمارسها منفرد	التوقيع على اتفاقية عقد القرض وتعديلاته وملحقاته وكافة الوثائق ذات العلاقة - التوقيع على اتفاقية المتابعة - التوقيع على اتفاقية المشورة - التوقيع أمام كاتب العدل فيما يخص الرهن الصناعي الخاص برهن جميع ممتلكات الشركة - استلام القرض - التنازل عن القرض - طلب الإغفاء من القرض - تسديد القرض - التوقيع على اتفاقية الاعتماد المستندي		
		يحق التوكيل	يمارسها منفرد	التوقيع على الضمان الاعتباري		
		يحق التوكيل	يمارسها منفرد	التوقيع على اتفاقية نقل الالتزامات وتعديل عقد القرض		
		يحق التوكيل	يمارسها منفرد	التوقيع على اتفاقية ترتيب الديون عن الشركة والشركاء		
				اصدار وتعديل وإلغاء اعلان التنازل	البيع والإفراغ للمشتري	

التعديلات المقترحة على عقد التأسيس

			يعق التوكيل	يعارضها منفرد	الشراء وقبول الإقراض ودفع الثمن
			يعق التوكيل	يعارضها منفرد	استلام الصكوك
			يعق التوكيل	يعارضها منفرد	التأجير
			يعق التوكيل	يعارضها منفرد	استلام الأجرة
			يعق التوكيل	يعارضها منفرد	توقيع عقود الأجرة
			يعق التوكيل	يعارضها منفرد	تجديد عقود الأجرة
			يعق التوكيل	يعارضها منفرد	إلغاء وقسح عقود التأجير
			يعق التوكيل	يعارضها منفرد	الرهن
			يعق التوكيل	يعارضها منفرد	فك الرهن
			يعق التوكيل	يعارضها منفرد	التجزئة والفرز
			يعق التوكيل	يعارضها منفرد	تعديل الحدود والأطوال والمساحة وأرقام القطع والمعططات والصكوك وتواريخها وأسماء النحياه
			يعق التوكيل	يعارضها منفرد	بيع
			يعق التوكيل	يعارضها منفرد	قبول الرهن
			يعق التوكيل	يعارضها منفرد	تحديث الصكوك وإدخالها في النظام الشامل
			يعق التوكيل	يعارضها منفرد	بيع النصيب من
			يعق التوكيل	يعارضها منفرد	شراء
			يعق التوكيل	يعارضها منفرد	شراء النصيب من
			يعق التوكيل	يعارضها منفرد	تأجير
			يعق التوكيل	يعارضها منفرد	تعديل اسم المالك ورقم السجل المدني الجفيلة
			يعق التوكيل	يعارضها منفرد	الهيئة والإقراض
			يعق التوكيل	يعارضها منفرد	قبول الهيئة والإقراض
			يعق التوكيل	يعارضها منفرد	التنازل عن التنازل في المساحة
			يعق التوكيل	يعارضها منفرد	دمج الصكوك
			يعق التوكيل	يعارضها منفرد	قبول التنازل والإقراض
			يعق التوكيل	يعارضها منفرد	إستخراج مجموعة صكوك بدل مفقود وبياناتها كالتالي:
			يعق التوكيل	يعارضها منفرد	إستخراج مجموعة صكوك بدل تالف وبياناتها كالتالي:
			يعق التوكيل	يعارضها منفرد	البيع والإقراض للورثة
			يعق التوكيل	يعارضها منفرد	التنازل عن النصيب من
			يعق التوكيل	يعارضها منفرد	إثبات المبني

التعديلات المقترحة على عقد التأسيس

			يعق التوكيل	يعارسها منفرد	استخراج صك بدل تلف
			يعق التوكيل	يعارسها منفرد	وذلك للعقارات الواقعة
			يعق التوكيل	يعارسها منفرد	تحويل الأرض الزراعية إلى سكنية أو صناعية
			يعق التوكيل	يعارسها منفرد	الدخول في المساهمات العقارية
			يعق التوكيل	يعارسها منفرد	شراء أسهم المساهمات العقارية
			يعق التوكيل	يعارسها منفرد	بيع أسهم المساهمات العقارية
			يعق التوكيل	يعارسها منفرد	التنازل عن الأرض المؤجرة
			يعق التوكيل	يعارسها منفرد	تحديث الصك وإدخاله في النظام الشامل
			يعق التوكيل	يعارسها منفرد	استخراج صك بدل مفقود
			يعق التوكيل	يعارسها منفرد	تحويل الأراضي الزراعية إلى سكنية
			يعق التوكيل	يعارسها منفرد	بناء الأرض
			يعق التوكيل	يعارسها منفرد	استئجار الأرض
			يعق التوكيل	يعارسها منفرد	تغيير الكيان القانوني للشركة
			يعق التوكيل	يعارسها منفرد	تحويل الشركة من شركة توصية بسيطة إلى ذات مسؤولية محدودة
			يعق التوكيل	يعارسها منفرد	قسمة الأسهم بين الورثة ونقلها إلى محافظهم

صلاحيات إضافية لرئيس مجلس الإدارة:

١. الدعوة لاجتماعات مجلس الادارة والجمعية العامة وترؤس وإدارة اجتماع مجلس الادارة والجمعية العامة
٢. تمثيل الشركة في المحافل الرسمية والاعلامية .
٣. تمثيل الشركة في علاقاتها مع الغير ومع كافة الجهات الحكومية والخاصة والمحاكم الشرعية والهيئات القضائية وديوان المظالم وكافة اللجان القضائية الأخرى في داخل المملكة العربية السعودية وخارجها والتوقيع أمام كاتب العدل على جميع عقود تأسيس الشركات التي تشترك فيها الشركة وعلى تعديلاتها، وله حق المدافعة والمرافعة
٤. تمثيل الشركة في علاقاتها مع الغير والجهات الحكومية والخاصة و أمام المحاكم الشرعية والهيئات القضائية وديوان المظالم ومكاتب العمل والعمال واللجان العليا والابتدائية ولجان الأوراق التجارية وكافة اللجان القضائية الأخرى وهيئات التحكيم والحقوق المدنية وأقسام الشرطة والغرف التجارية والصناعية والهيئات الخاصة والشركات والمؤسسات على اختلاف أنواعها والدخول في المناقصات والمزايدات وترسية العطاءات والقبض والتسديد واستلام الحقوق لدى الغير والإقرار بالمطالبة والمدافعة والمرافعة والمخاصمة والمخالصة والصالح والتنازل والإنكار وطلب اليمين وردها والشفعة وقبول الأحكام ونفيها والتحكيم عن الشركة وطلب تنفيذ

التعديلات المقترحة على عقد التأسيس

الأحكام ومعارضاتها وقبض ما يحصل من التنفيذ واستخراج حجج الاستحكام وطلب تعديل الصكوك وأطوالها. ٥. كما له الحق في إصدار الوكالات الشرعية نيابة عن الشركة أو بصفته رئيس مجلس الإدارة. ٦. تمثيل الشركة - بعد موافقة مجلس الإدارة وفي الحدود المنصوص عليها في الفقرة (٣) من المادة التاسعة عشر من هذا النظام- في البيع والشراء للعقارات والأراضي والخصص والأسهم في الشركات وغيرها من الممتلكات سواء منقولة أو غير منقولة والإقراض، والقبض والدفع والإفراغ للمشتري واستلام الثمن بشيك باسم الشركة. ٧. الاستلام والتسليم والاستئجار والتأجير باسم الشركة. ٨. تمثيل الشركة لفتح الحسابات والاعتمادات وتمديداتها والسحب والإيداع لدى البنوك. والصناديق الحكومية والتنمية والاقتراض منها وإصدار كافة الضمانات المصرفية والتوقيع على سندات الامر والكفالات الخاصة في الاقتراض واستثمار أموال الشركة وتشغيلها في الأسواق المحلية والدولية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، كما له صرف المكافآت وتعيين المحامين والموظفين والعمال وعزلهم وطلب التأشيرات واستقدام الأيدي العاملة من خارج المملكة والتعاقد معهم وتحديد مرتباتهم واستخراج الاقامات ونقل الكفالات والتنازل عنها. التوقيع على اتفاقية المراجعة الإسلامية وغيرها من المنتجات الإسلامية التي يقدمها البنك وعلى كافة المستندات والوكالات المطلوبة والمرفقة مع المنتجات الإسلامية ٩. تمثيل الشركة في التوقيع على جميع اتفاقيات التسهيلات المصرفية والتعامل والتفاوض مع إدارة الخزينة بالبنوك للتفاوض على سعر الذهب وتحديد سعر العملة وكل ما يتعلق بعمل إدارة الخزينة واستلام وتسليم المستندات والأوراق للبنوك والمصارف وتحديد سعر صرف العملة. التوقيع نيابة عن الشركة لدى البنوك والصناديق الحكومية والتنمية على القروض وطلب التسهيلات والكفالات وعلى الأوراق التجارية مثل السندات لأمر والكمبيالات وتجيزها وغيرها من الضمانات، وتوقيع العقود التي تخص اجراء وتنفيذ العمليات الآلية عن طريق الانترنت او غيرها وكذلك على جميع العمليات البنكية عبر الانظمة الالكترونية التي يقدمها البنك ١٠. تمثيل الشركة في تأسيس الشركات وحق التوقيع على كافة أنواع العقود والوثائق والمستندات بما في ذلك دون حصر عقود تأسيس الشركات التي تكون الشركة شريكا فيها مع كافة تعديلات عقود تأسيس الشركات التي تكون الشركة شريكا فيها وملاحقها وجميع قرارات الشركة، في تلك الشركات بما في ذلك القرارات الخاصة برفع رأس المال والتنازل عن الحصص وشراؤها وتوثيق العقود والتوقيع لدى إدارة الشركات في وزارة التجارة والصناعة وكتاب العدل وعمل التعديلات والتغييرات والإضافة والحذف واستخراج وتجديد السجلات التجارية واستلامها وشطبها وتغيير أسماء الشركات التابعة. ١١. رهن الأصول الثابتة والمنقولة لضمان قروض الشركة والشركات التابعة لها بعد موافقة مجلس الإدارة. ١٢. التوقيع على الاتفاقيات والصكوك أمام كاتب العدل والجهات الرسمية، وكذلك اتفاقيات القروض والضمانات والكفالات. ١٣. التوقيع على اتفاقية ترتيب الديون عن الشركة والشركاء. وكافة الصلاحيات في التوقيع على اتفاقيات الهاتف المصرفي والفاكس واتمام جميع الموافقات بالنيابة عن الشركة عن طريق الهاتف والفاكس والتوقيع على الاتفاقيات والتفاوض مع البنك بالنيابة عن الشركة لأجل طلب القروض والتسهيلات بأنواعها من البنوك التجارية بأي مبالغ ولأني مدة والتوقيع على جميع مستنداتها وبشمل ذلك اتفاقيات الاحلال والقبول بشروطها واحكامها وتعديلاتها والقيام بتجديدها وتعديلها واعادة جدولتها كل ذلك داخل وخارج المملكة. ١٤. التوقيع على الكفالات باسم الشركة لكفالة التسهيلات التي تمنح للشركة وللشركات التي تشارك فيها الشركة من وقت لآخر وكذلك لكفالة التسهيلات الممنوحة للغير وتقديم الضمانات باسم الشركة لضمان التسهيلات التي تمنح للشركة وللشركات التي تشارك فيها من وقت لآخر وكذلك لضمان تسهيلات الممنوحة للغير وطلب اصدار خطابات الضمان المالية بكافة أنواعها وفتح الاعتمادات المستندية وتجديدها والغاءها نيابة عن الشركة كل ذلك داخل وخارج المملكة ١٥. السلطات والاختصاصات الأخرى التي يمنحها له مجلس الإدارة. ١٦. لرئيس المجلس أن يوكل أحد أعضاء المجلس أو الرئيس التنفيذي للشركة أو من الغير في مباشرة عمل أو أعمال محددة.	
---	--

التعديلات المقترحة على عقد التأسيس

٢. صلاحيات نائب رئيس مجلس الإدارة: يختص نائب رئيس مجلس الإدارة بالصلاحيات التي يحددها وتقررها مجلس إدارة الشركة بقرار مكتوب، ويجوز للنظام الأساسي للشركة أو رئيس مجلس إدارة الشركة تفويضه في بعض أو كل الصلاحيات التي يراها ضرورية بقرار مكتوب تعيين أمين السر وصلاحياته: يعين مجلس الإدارة أمين سر يختاره من بين أعضائه أو من غيرهم ويختص بتسهيل التسيير السلس لعملية اتخاذ القرار الرسمية بالشركة وألية إصدار ورفع التقارير، وتنظيم اجتماعات مجلس الإدارة واللجان، وتشكيل جدول أعمال الاجتماع مع رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام واقتراح مضمون جدول أعمال الاجتماع وتنظيم عمل المذكرات، وجمع وتنظيم وتوزيع المعلومات والوثائق أو الأوراق الأخرى للاجتماع، والتأكد بأنه قد تم عمل محاضر لجميع الاجتماعات وأن سجل محاضر الاجتماعات يتم الحفاظ عليه بشكل صحيح، وأن جميع لجان مجلس الإدارة قد تم تشكيلها بشكل صحيح وتم تزويدها بجميع الشروط وبمصطلحات واضحة للرجوع إليها، وتحدد مكافأته من قبل مجلس الإدارة. لا تزيد مدة رئيس المجلس ونائبه والعضو المنتدب وأمين السر عضو مجلس الإدارة على مدة عضوية كل منهم في المجلس، ويجوز إعادة انتخابهم وللمجلس في أي وقت أن يعزلهم أو أيأ منهم دون إخلال بحق من عزل في التعويض إذا وقع العزل لسبب غير مشروع أو في وقت غير مناسب	
المادة الخامسة والأربعون : توزيع الأرباح ١. تحدد الجمعية العامة النسبة التي يجب توزيعها على المساهمين من الأرباح الصافية بعد خصم الاحتياطيات إن وجدت. ٢. للجمعية العامة العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة أن تجنب نسبة من صافي الأرباح لتكوين احتياطيات، وتخصيصها لغرض أو أغراض معينة، على أن يكون استخدام هذه الاحتياطيات بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة وفي الأوجه التي تعود بالنفع على الشركة أو المساهمين. ٣. للجمعية العامة العادية أن تقرر تكوين احتياطيات أخرى، وذلك بالقدر الذي يحقق مصلحة الشركة أو يكفل توزيع أرباح ثابتة قدر الإمكان على المساهمين، وللجمعية المذكورة كذلك أن تقتطع من صافي الأرباح مبالغ لتحقيق أغراض اجتماعية لعاملي الشركة. ٤. يجوز للشركة توزيع أرباح مرحلية على مساهميها بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي وذلك بعد إستيفاء الضوابط والمتطلبات الموضوعية من الجهات المختصة في هذا الشأن. ٥. يجب على مجلس الإدارة تنفيذ قرار الجمعية العامة في شأن توزيع الأرباح على المساهمين المقيدين خلال (١٥) خمسة عشر يوم عمل من تاريخ استحقاق هذه الأرباح المحدد في قرار الجمعية العامة، أو في قرار مجلس الإدارة القاضي بتوزيع أرباح مرحلية.	١. تحدد الجمعية العامة النسبة التي يجب توزيعها على المساهمين من الأرباح الصافية بعد خصم الاحتياطيات إن وجدت . ٢. يجوز للشركة أن تجنب نسبة من صافي الأرباح لتكوين الاحتياطي النظامي للشركة ، ويجوز لها وقف هذا التجنب متى بلغ الاحتياطي المذكور (- ٢٠٪) من رأس المال المدفوع . ٣. للجمعية العامة العادية بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن تجنب نسبة من صافي الأرباح لتكوين احتياطات ، وتخصيصها لغرض أو أغراض معينة ، على أن يكون استخدام هذه الاحتياطيات بناء على اقتراح من مجلس الإدارة وفي الأوجه التي تعود بالنفع على الشركة أو المساهمين . ٤. للجمعية العامة العادية أن تقرر تكوين احتياطات أخرى ، وذلك بالقدر الذي يحقق مصلحة الشركة أو يكفل توزيع أرباح ثابتة قدر الإمكان على المساهمين ، وللجمعية المذكورة كذلك أن تقتطع من صافي الأرباح مبالغ لتحقيق أغراض اجتماعية لعاملي الشركة . ٥. يجوز للشركة توزيع أرباح مرحلية على مساهميها بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي وذلك بعد استيفاء الضوابط والمتطلبات الموضوعية من الجهات المختصة في هذا الشأن . ٦. يجب على مجلس الإدارة تنفيذ قرار الجمعية العامة في شأن توزيع الأرباح على المساهمين المقيدين خلال (١٥) خمسة عشر يوم عمل من تاريخ استحقاق هذه الأرباح المحددة في قرار الجمعية العامة ، أو في قرار مجلس الإدارة القاضي بتوزيع أرباح مرحلية .



سياسات ومعايير العضوية في مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه

الموافقة:

أوصى مجلس الإدارة برفع سياسة ومعايير العضوية في مجلس الإدارة لموافقة الجمعية العامة:

مجلس إدارة الشركة		
الاسم	المنصب	التوقيع
الأستاذ / خالد بن عمر بالبيد	رئيس مجلس الإدارة	
الأستاذ / أحمد بن عمر بالبيد	نائب رئيس مجلس الإدارة	
الأستاذ / سعيد بن عمر بالبيد	عضو مجلس إدارة	
الأستاذ / وليد بن خالد بالبيد	عضو مجلس إدارة	
الأستاذ / محمد بن بكر الحاج	عضو مجلس إدارة	
الأستاذ / فينوقوبال	رئيس تنفيذي	
الأستاذ / ناجي صوراتي	عضو مستقل	
الأستاذ / أزهر كنجي	عضو مستقل	

١. المادة الأولى: مقدمة

تم إعداد "سياسات ومعايير وإجراءات العضوية في مجلس إدارة شركة صناعة البلاستيك العربية" بهدف التوافق مع لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية، والتي نصت على أن يقوم مجلس الإدارة بإعداد سياسات ومعايير وإجراءات واضحة ومحددة للعضوية في المجلس ووضعها موضع التنفيذ بعد إقرار الجمعية العامة لها.

٢. المادة الثانية: شروط ومعايير العضوية في مجلس إدارة الشركة

يشترط أن يكون عضو مجلس الإدارة من ذوي الكفاءة المهنية ممن تتوافر فهم الخبرة والمعرفة والمهارة والاستقلال اللازم، بما يمكنه من ممارسة مهامه بكفاءة واقتدار، على أن تراعي الجمعية العامة عند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة توصيات لجنة الترشيحات والمكافآت بالشركة وتوافر المقومات الشخصية والمهنية اللازمة لأداء مهامهم بشكل فعال، ويراعى أن يتوافر في العضو على وجه الخصوص ما يلي:

- أ. ألا يكون المرشح لعضوية المجلس قد سبق إدانته بجرime مخلة بالشرف والأمانة، وألا يكون معسراً أو مفلساً أو أصبح غير صالح لعضوية المجلس وفقاً لأي نظام أو تعليمات سارية في المملكة
- ب. ألا يشغل عضو المجلس عضوية أكثر من خمس شركات مساهمة مدرجة في السوق المالية في آن واحد.
- ت. أن يمثل عضو مجلس الإدارة جميع المساهمين، وأن يلتزم بما يحقق مصلحة الشركة عموماً.
- ث. يجب أن يتمتع العضو المستقل بالاستقلال التام في مركزه وقراراته، ولا تنطبق عليه أي من عوارض الاستقلال المنصوص عليها في المادة (١٩) من لائحة الحوكمة الصادرة من الهيئة.
- ج. القدرة على القيادة: وذلك بأن يتمتع بمهارات قيادية تؤهله لمنح الصلاحيات بما يؤدي إلى تحفيز الأداء وتطبيق القدرة على القيادة أفضل الممارسات في مجال الإدارة الفعالة والتقييد بالقيم والأخلاق المهنية
- ح. الكفاءة: وذلك بأن تتوافر فيه المؤهلات العلمية، والمهارات المهنية، والشخصية المناسبة، ومستوى التدريب، والخبرات العملية ذات الصلة بأنشطة الشركة الحالية والمستقبلية أو بالإدارة، أو الاقتصاد، أو المحاسبة، أو القانون، أو الحوكمة، أو غيرها فضلاً عن الرغبة في التعلم والتدريب.
- خ. القدرة على التوجيه: وذلك بأن تتوافر فيه القدرات الفنية، والقيادية، والإدارية والسرعة في اتخاذ القرار، واستيعاب القدرة على التوجيه للمتطلبات الفنية المتعلقة بسير العمل، وأن يكون قادراً على التوجيه الاستراتيجي والتخطيط والرؤية المستقبلية الواضحة.
- د. المعرفة المالية: وذلك بأن يكون قادراً على قراءة البيانات والتقارير المالية وفهمها.

د. أن يلتزم المرشح لعضوية المجلس بمبادئ الصدق والأمانة والولاء والعناية والاهتمام بمصالح الشركة والمساهمين وتقديمها على مصلحته الشخصية، ويكون الصدق بأن تكون علاقة عضو المجلس بالشركة علاقة مهنية صادقة، والإفصاح للشركة عن أي معلومات مؤثرة قبل تنفيذ أي صفقة أو عقد مع الشركة، بينما يتحقق الولاء في تجنب التعاملات التي تنطوي على تعارض في المصالح مع التحقق من عدالة التعامل ومراعاة الأحكام الخاصة بتعارض المصالح الواردة في لائحة الحوكمة، أما العناية والاهتمام فتكون بأداء الواجبات والمسؤوليات الواردة في نظام الشركات ونظام السوق المالية والنظام الأساسي للشركة والأنظمة الأخرى ذات العلاقة

ر. ينبغي مراعاة التنوع في التأهيل العلمي والخبرة العملية، ومنح الأولوية في الترشح للاحتياجات المطلوبة من أصحاب المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة ويجب على عضو مجلس الإدارة أن يستقيل قبل نهاية مدته في مجلس الإدارة، في حال فقدانه لأهليته للعمل كعضو مجلس إدارة، أو عجزه عن ممارسة أعماله، أو عدم قدرته على تخصيص الوقت أو الجهد اللازمين لأداء مهماته في المجلس، أما في حال تعارض المصالح فيكون للعضو بالخيار في الحصول على ترخيص من الجمعية العامة يحدد كل سنة أو تقديم استقالته.

٣. المادة الثالثة: اختصاص لجنة الترشيحات والمكافآت

وفق ما تنص عليه لوائح العمل التي أقرت من مجلس إدارة الشركة والجمعية العامة، فإن لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة، تختص بمهمة التقييم والتوصية لمجلس الإدارة بأسماء المرشحين لشغل العضوية بمجلس الإدارة وفقاً لهذه السياسة، والأنظمة الصادرة من الجهات الرقابية.

ووفق لائحة حوكمة الشركات ولائحة عمل لجنة الترشيحات والمكافآت، تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بإجراء المراجعة السنوية للاحتياجات والمهارات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة، وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات بما في ذلك تحديد الوقت الذي يخصصه عضو مجلس الإدارة لأعمال المجلس، كما عهد للجنة بمراجعة هيكل مجلس الإدارة ولجانه ورفع التوصيات بذلك للمجلس، إلى جانب تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الإدارة وتقديم المقترحات اللازمة لمعالجة ذلك.

٤. المادة الرابعة: متطلبات تشكيل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه

ينبغي عند قيام لجنة الترشيحات والمكافآت بتقييم هيكلية المجلس ولجانه وتكوينهما أن تراعي المتطلبات الإلزامية المنصوص عليها في لائحة حوكمة الشركات:

٤.١. متطلبات تشكيل مجلس الإدارة:

- يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من ثمانية أعضاء ويشترط أن يكونوا أشخاصاً من ذوي الصفة الطبيعية تنتخبهم الجمعية العامة العادية للمساهمين.
- أن تكون أغليته من الأعضاء غير التنفيذيين.
- يشترط في جميع الأحوال أن يكون أعضاء مجلس الإدارة من ذوي الصفة الطبيعية.
- لا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي في الشركة- بما في ذلك منصب العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي أو المدير العام.

٤.٢. متطلبات تشكيل لجنة المراجعة

- لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن ٣ ولا يزيد عن ٥.
- أن يكون من بينهم مختص بالشؤون المالية والمحاسبية.
- لا يجوز أن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً في لجنة المراجعة.
- لا يجوز لمن يعمل أو كان يعمل خلال السنتين الماضيتين في الإدارة التنفيذية أو المالية للشركة، أو لدى مراجع حسابات الشركة، أن يكون عضواً في لجنة المراجعة.
- يشترط ألا يشغل عضو لجنة المراجعة عضوية لجان مراجعة في أكثر من خمس شركات مساهمة مدرجة في السوق في آن واحد.

٤.٣. متطلبات تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت

- لا يجوز أن يكون رئيس مجلس الإدارة رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت.
- لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن ٣ ولا يزيد عن ٥.
- أن يكون رئيس اللجنة عضواً مستقلاً.

٥. المادة الخامسة: عوارض الاستقلال

- ٥,١. يجب أن يكون عضو المجلس المستقل قادراً على ممارسة مهامه وإبداء آرائه والتصويت على القرارات بموضوعية وحياد، بما يُعين المجلس على اتخاذ القرارات السليمة التي تسهم في تحقيق مصالح الشركة.
- ٥,٢. على عضو المجلس المستقل الحرص على حضور جميع الاجتماعات التي يتم فيها اتخاذ قرارات مهمة وجوهرية تؤثر في وضع الشركة.
- ٥,٣. يتناقض مع الاستقلال اللازم توافره في عضو المجلس المستقل - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:

- أ. أن يكون مالكا لما نسبته خمسة في المائة (٥٪) أو أكثر من أسهم الشركة أو من أسهم شركة أخرى من مجموعتها أو له صلة قرابة مع من يملك هذه النسبة.
- ب. أن يكون ممثلاً لشخص ذي صفة اعتبارية يملك ما نسبته خمسة في المائة (٥٪) أو أكثر من أسهم الشركة.
- ت. أن تكون له صلة قرابة مع أي من أعضاء المجلس في الشركة أو في شركة أخرى من مجموعتها.
- ث. أن تكون له صلة قرابة مع أي من كبار التنفيذيين في الشركة أو في شركة أخرى من مجموعتها.
- ج. أن يكون عضو مجلس إدارة في شركة أخرى من مجموعة الشركة المرشح لعضوية مجلس إدارتها.
- ح. أن يعمل أو كان يعمل موظفاً خلال العامين الماضيين لدى الشركة أو شركة أخرى من مجموعتها، أو أن يكون مالكا لحصص سيطرة لدى الشركة أو أي طرف متعامل مع الشركة أو شركة أخرى من مجموعتها، كمراجع الحسابات وكبار الموردين خلال العامين الماضيين.
- خ. أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة.
- د. أن يتقاضى مبالغ مالية من الشركة علاوة على مكافأة عضوية مجلس الإدارة أو أي من لجانه، تزيد عن (٢٠٠,٠٠٠) ريال أو عن ٥٠٪ من مكافأته في العام السابق التي تحصل عليها مقابل عضوية مجلس الإدارة أو أي من لجانه أيهما أقل.
- ذ. أن يشترك في عمل من شأنه منافسة الشركة، أو أن يتجر في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة.
- ر. أن يكون قد أمضى ما يزيد على تسع (٩) سنوات متصلة أو منفصلة في عضوية مجلس إدارة الشركة.

لا تعد من قبيل المصلحة النافقة لاستقلالية عضو مجلس الإدارة التي يجب لها الحصول على ترخيص من الجمعية العامة، الأعمال والعقود التي تتم لتلبية الاحتياجات الشخصية إذا تمت هذه الأعمال والعقود بنفس الأوضاع والشروط التي تتبعها الشركة مع عموم المتعاقدين والمتعاملين وكانت ضمن نشاط الشركة المعتاد، ما لم تر لجنة الترشيحات خلاف ذلك.

٦. المادة السادسة: نشر إعلان الترشح

يتم نشر إعلان الترشح في الموقع الإلكتروني للشركة والموقع الإلكتروني للسوق وفي أي وسيلة أخرى تحددها الهيئة، وذلك لدعوة الأشخاص الراغبين في الترشح لعضوية مجلس الإدارة، على أن يظل باب الترشح مفتوحاً مدة شهر على الأقل من تاريخ الإعلان.

٧. المادة السابعة: أحقية الترشح

حق لكل مساهم ترشيح نفسه أو شخص آخر أو أكثر لعضوية مجلس الإدارة.

٨. المادة الثامنة: حق التعيين

يجوز أن ينص في نظام الشركة الأساس على حق مساهم أو أكثر في تعيين عضو أو أكثر في مجلس الإدارة شريطة استيفاء الضوابط التالية:

- أن يبين نظام الأساس اسم المساهم الذي يتمتع بحق التعيين وعدد المقاعد المخصصة له، وآلية التعامل مع شغور مركز العضو أو الأعضاء الذين تم تعيينهم وفقاً للفقرة (ب) من هذه المادة.
- أن لا يتجاوز عدد المقاعد المخصصة لأي مساهم في نظام الشركة الأساس العدد الذي يمكن له انتخابه في الجمعية العامة من خلال حقوق التصويت التي يمتلكها، وفي جميع الأحوال، يجب أن لا يتجاوز إجمالي عدد المقاعد التي يتم شغلها من خلال التعيين نصف عدد مقاعد مجلس الإدارة أو ثلاثة مقاعد أيهما أقل.
- أن يستوفي العضو المعين شروط ومعايير العضوية المعتمدة من الجمعية العامة للشركة.
- لا يجوز للمساهم الذي يتمتع بحق التعيين استخدام حقوقه التصويتية التي عين بناء عليها في انتخاب باقي أعضاء المجلس.
- أي ضوابط أخرى يحددها نظام الشركة الأساس.
- أي ضوابط أخرى تحددها هيئة سوق المال.

٩. المادة التاسعة: إجراءات الترشح لعضوية مجلس الإدارة

- يجب على من يرغب ترشيح نفسه لعضوية مجلس إدارة الشركة الإفصاح عن رغبته في الترشح وذلك بموجب إخطار يقدم لإدارة الشركة وفقاً للمدة والمواعيد المنصوص عليها حسب هذه السياسة والأنظمة واللوائح المعمول بها، ويجب أن يشمل هذا الإخطار تعريفاً بالمرشح باللغة العربية من حيث سيرته الذاتية ومؤهلاته، وخبراته العملية، بجانب تزويد الشركة بكافة الوثائق الثبوتية مثل (بطاقة الهوية الوطنية، بطاقة العائلة، جواز السفر لغير السعوديين وأي وثائق أخرى ذات علاقة تطلبها الشركة لاستيفاء المتطلبات النظامية).

٢. على المتقدمين لعضوية المجلس تعبئة نموذج رقم (٣) والخاص بهيئة السوق المالية والتي يمكن الحصول عليها من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة ويجب على المرشح الذي سبق له شغل عضوية مجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة أن يرفق بياناً بعدد وتواريخ مجالس إدارات الشركات التي تولى عضويتها.
٣. يجب على المرشح الذي سبق له شغل عضوية مجلس إدارة الشركة أن يرفق بإخطار الترشيح بياناً من إدارة الشركة عن آخر دورة تولى فيها عضوية المجلس متضمناً المعلومات التالية:
 - عدد اجتماعات المجلس التي تمت خلال كل سنة من سنوات الدورة.
 - عدد الاجتماعات التي حضرها العضو أصالة، ونسبة حضوره لمجموع الاجتماعات، يجب توضيح صفة العضوية عند الترشيح، أي ما إذا كان العضو تنفيذي أو عضو غير تنفيذي أو عضو مستقل يجب توضيح طبيعة العضوية، أي ما إذا كان العضو مترشحاً بصفته الشخصية أم أنه ممثل عن شخصية اعتبارية.
 - يقتصر التصويت في الجمعية العامة على من رشحوا أنفسهم وفقاً للسياسات والمعايير والإجراءات المتقدم ذكرها
 - إفصاح المرشح عن تعارض المصالح:
- يجب على المرشح لعضوية المجلس أن يفصح للمجلس وللجمعية العامة عن أي من حالات تعارض المصالح- وفق الإجراءات المقررة من الهيئة- التي تشمل:
 - وجود مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة التي يرغب في الترشيح لمجلس إدارتها.
 - اشتراكه في عمل من شأنه منافسة الشركة، أو منافستها في أحد فروع النشاط الذي تزاوله.

١٠. المادة العاشرة: إجراءات لجنة الترشيحات والمكافآت

- ١- تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت التنسيق مع الإدارة التنفيذية للشركة للإعلان عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس إدارة الشركة قبل انتهاء دورة المجلس وفي ضوء المتطلبات التي تقتضيها الأنظمة والقوانين.
- ٢- تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة وفحص السيرة الذاتية ومرفقاتها من الوثائق اللازمة للمرشحين وفقاً للسياسات والمعايير.
- ٣- تقدم لجنة الترشيحات والمكافآت توصياتها لمجلس الإدارة بشأن الترشيح لعضوية المجلس وفقاً للمعايير الموضحة في هذه السياسة.
- ٤- ترفع لجنة الترشيحات والمكافآت توصياتها إلى المجلس بالمرشحين بعد التأكد من عدم وجود سوابق أو لم يسبق إدانة المرشحين بجريمة مخلة بالشرف والأمانة.

- ٥- تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية لإنهاء المتطلبات النظامية وتزويد الجهات النظامية المختصة بكافة الوثائق المطلوبة.
- ٦- يجب على لجنة الترشيحات والمكافآت تنفيذ الملاحظات التي ترد من الجهات المختصة حول أي مرشح وإبلاغ المجلس بذلك.

١١. المادة الحادية عشر: انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

١. تعلن الشركة في الموقع الإلكتروني للسوق معلومات عن المرشحين لعضوية مجلس الإدارة عند نشر أو توجيه الدعوة لانعقاد الجمعية العامة، على أن تتضمن تلك المعلومات وصفاً لخبرات المرشحين ومؤهلاتهم ومهاراتهم ووظائفهم وعضوياتهم السابقة والحالية.
٢. يقتصر التصويت في الجمعية العامة على المرشحين لعضوية مجلس الإدارة الذين أعلنت الشركة عن معلوماتهم وفق الفقرة (أ) من هذه المادة.

١٢. المادة الثانية عشر: آلية اختيار رئيس مجلس الإدارة ونائب الرئيس والعضو المنتدب ان وجد أو رئيساً تنفيذياً

- ١- يقوم مساهمو الشركة بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العامة للمساهمين حسب النظام والمعايير المتضمنة في هذه السياسة، ثم يعين مجلس الإدارة في أول اجتماع له من بين أعضائه رئيساً للمجلس ونائب للرئيس، كما يجوز له أن يعين من بين أعضائه عضواً منتدباً أو رئيساً تنفيذياً، ولا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي بالشركة.
- ٢- يختص رئيس المجلس بدعوة المجلس للاجتماع ورئاسة اجتماعات مجلس الإدارة وكذلك اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين كما يختص العضو المنتدب-ان وجد- والرئيس التنفيذي بتنفيذ التوجيهات التي قد يصدرها له رئيس مجلس الإدارة ويقوم بتصرف الأعمال اليومية للشركة.

١٣. المادة الثالثة عشر: مدة عضوية مجلس الإدارة

- تكون مدة عضوية مجلس إدارة الشركة أربعة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة أو أكثر، ويجوز انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لدورات أخرى.

١٤. المادة الرابعة عشر: انتهاء دورة مجلس الإدارة أو اعتزال أعضائه أو شغور العضوية

١. تنتهي عضوية المجلس بانتهاء المدة المقرر له وهي أربع سنوات من تاريخ انتخابه من قبل الجمعية العامة.
٢. تنتهي عضوية عضو المجلس وفقاً لأي نظام أو تعليمات سارية في المملكة، بسبب الوفاة أو الاستقالة أو إذا أدين بجريمة مخلة للشرف والأمانة، ومع ذلك يجوز للجمعية العامة العادية في كل وقت عزل جميع أعضاء المجلس أو بعضهم وذلك دون إخلال بحق العضو المعزول تجاه الشركة بالمطالبة بالتعويض إذا وقع العزل لسبب غير مقبول أو في وقت غير مناسب ولعضو المجلس أن يستقيل بشرط أن يكون ذلك في وقت مناسب وإلا كان مسئولاً قبل الشركة عما يترتب على الاعتزال من أضرار.
٣. يجوز للجمعية العامة (بناء على توصية من مجلس الإدارة) إنهاء عضوية من تغيب من الأعضاء عن حضور (ثلاثة) اجتماعات متتالية أو (خمس) اجتماعات متفرقة خلال مدة عضويته دون عذر مشروع يقبله مجلس الإدارة. ومع ذلك يجوز للجمعية العامة عزل جميع أعضاء مجلس الإدارة أو بعضهم، وعلى الجمعية العامة في هذه الحالة انتخاب مجلس إدارة جديد أو من يحل محل العضو المعزول (بحسب الأحوال) وذلك وفقاً لأحكام نظام الشركات.
٤. عند انتهاء عضوية عضو في مجلس الإدارة بإحدى طرق انتهاء العضوية، على الشركة أن تشعر الهيئة والسوق فوراً مع بيان الأسباب التي دعت إلى ذلك.
٥. عند استلام طلب من مساهم أو أكثر يمثلون (١٠٪) أسهم الشركة التي لها حقوق تصويت لعزل جميع أعضاء مجلس الإدارة أو بعضهم وفقاً لأحكام المادة التسعين من نظام الشركات، يجب على مجلس الإدارة تضمين الدعوة لانعقاد الجمعية العامة العادية اسم مقدم الطلب ومبررات الطلب. وبحق للعضو المعني الإدلاء ببيان حيال الطلب في اجتماع الجمعية العامة العادية ذي علاقة.
٦. إذا استقال عضو مجلس الإدارة، وكانت لديه ملحوظات على أداء الشركة، فعليه تقديم بيان مكتوب بها إلى رئيس مجلس الإدارة، ويجب عرض هذا البيان على أعضاء مجلس الإدارة.
٧. على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة العادية إلى الانعقاد قبل انتهاء دورته بمدة كافية؛ لانتخاب مجلس إدارة لدورة جديدة. وإذا تعذر إجراء الانتخاب وانتهت دورة المجلس الحالي، يستمر أعضاؤه في أداء مهامهم إلى حين انتخاب مجلس إدارة لدورة جديدة، على ألا تتجاوز مدة استمرار أعضاء المجلس المنتهية دورته (تسعين) يوماً من تاريخ انتهاء دورة المجلس.
٨. إذا اعتزل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وجب عليهم دعوة الجمعية العامة العادية إلى الانعقاد لانتخاب مجلس إدارة جديد، ولا يسري الاعتزال إلى حين انتخاب المجلس الجديد، على ألا تتجاوز مدة استمرار المجلس المعتزل (مائة وعشرين) يوماً من تاريخ ذلك الاعتزال.

٩. يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يعتزل من عضوية المجلس بإبلاغ مكتوب يوجهه إلى رئيس المجلس، وإذا اعتزل رئيس المجلس وجب أن يوجه الإبلاغ إلى باقي أعضاء المجلس وأمين سر المجلس، وبعد الاعتزال نافذاً -في الحالتين- من التاريخ المحدد في الإبلاغ.
١٠. إذا شغل مركز أحد أعضاء مجلس إدارة شركة المساهمة لوفاته أو اعتزاله ولم ينتج عن هذا الشغور إخلال بالشروط اللازمة لصحة انعقاد المجلس بسبب نقص عدد أعضائه عن الحد الأدنى المنصوص عليه في نظام الشركات ولوائح النظام الأساس، فللمجلس أن يعين -مؤقتاً- في المركز الشاغر من تتوافر فيه الخبرة الكافية، على أن يبلغ بذلك السجل التجاري، وكذلك هيئة السوق المالية، خلال (خمس عشرة) يوماً من تاريخ التعيين، وأن يعرض التعيين على الجمعية العامة العادية في أول اجتماع لها، ويكمل العضو المعين مدة سلفه. ويجوز لمجلس الإدارة على بقاء المقعد الشاغر لحين انتهاء دورة مجلس الإدارة -إذا نص على ذلك في النظام الأساس للشركة- أو دعوة الجمعية العامة لتعيين عضو في المقعد الشاغر.
١١. إذا لم تتوافر الشروط اللازمة لصحة انعقاد مجلس الإدارة بسبب نقص عدد أعضائه عن الحد الأدنى المنصوص عليه في النظام أو في نظام الشركة الأساس، وجب على باقي الأعضاء دعوة الجمعية العامة العادية إلى الانعقاد خلال (ستين) يوماً؛ لانتخاب العدد اللازم من الأعضاء.
١٢. في حال عدم انتخاب مجلس إدارة لدورة جديدة أو إكمال العدد اللازم لأعضاء مجلس الإدارة، وفقاً للفقرات (١) و (٨) و (١١) من هذه المادة، يجوز لكل ذي مصلحة أن يطلب من الجهة القضائية المختصة أن تعين من ذوي الخبرة والاختصاص وبالعدد الذي تراه مناسباً من يتولى الإشراف على إدارة الشركة ويدعو الجمعية العامة إلى الانعقاد خلال (تسعين) يوماً؛ لانتخاب مجلس إدارة جديد أو إكمال العدد اللازم لأعضاء مجلس الإدارة بحسب الأحوال.

١٥. المادة الخامسة عشر: تعريف وتأهيل أعضاء مجلس الإدارة بشؤون الشركة

- وفق ما تتضمنه لائحة حوكمة الشركات لتعريف أعضاء مجلس الإدارة واللجان والإدارة التنفيذية بسير عمل الشركة وأنشطتها لاكتساب المعارف والمهارات المناسبة بعد تعيينهم، وذلك من خلال البرنامج الذي يشمل الآتي:
- ١- الاجتماع مع مسؤولي الشركة والإدارة التنفيذية.
 - ٢- موافاة الأعضاء الجدد عند تعيينهم، أو مع كل دورة جديدة للمجلس بكافة النظم واللوائح المنظمة لعمل الشركة وعملها وأنشطتها، واستراتيجياتها وأهدافها.
 - ٣- تزويدهم بلوائح العمل التي تحدد التزاماتهم ومسؤولياتهم ومهامهم وحقوقهم.
 - ٤- تزويدهم بالجوانب المالية والتشغيلية لأنشطة الشركة.

١٦. المادة السادسة عشر: مكافآت أعضاء المجلس واللجان

تحدد مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس وبدلات حضورهم لاجتماعات المجلس واللجان وفقاً لسياسة مكافآت مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه والإدارة التنفيذية.

١٧. المادة السابعة عشر: أحكام عامة

- ١- يقتصر التصويت في الجمعية العامة على من تم ترشيحهم وفق هذه السياسة والأنظمة المعنية.
- ٢- يحق لمن يرأس الجمعية العامة رفض قبول ترشيح العضو المقدم من المساهمين إذا لم يتبع الإجراءات.
- ٣- يقتصر التصويت في الجمعية العامة على من اعتمد مجلس الإدارة ترشيحهم لاستيفائهم المتطلبات اللازمة للترشيح.

١٨. المادة الثامنة عشر: التعديل واعتماد السياسة (النشر والنفاز والتعديل)

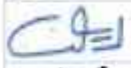
يعمل بما جاء في هذه السياسة ويتم الالتزام به من قبل الشركة اعتباراً من تاريخ اعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين وتعديل محتويات هذه السياسة - حسب الحاجة - وذلك بناء على توصية من مجلس الإدارة، على أن يعرض أي تعديل مقترح عليها على الجمعية العامة للمساهمين في أقرب اجتماع لها لاعتماده.



لائحة عمل لجنة المراجعة

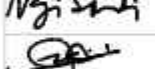
الإصدار الأول :

التوصية

لجنة المراجعة		
الاسم	المنصب	التوقيع
الأستاذ / وليد خالد بالبيد	رئيس اللجنة	
الأستاذ/ حسن الزهراني	عضو لجنة	
الأستاذ/ عبدالرحمن المحمدي	عضو لجنة	

الموافقة

أوصى مجلس الإدارة برفع لائحة عمل لجنة المراجعة لموافقة الجمعية العامة:

مجلس إدارة الشركة		
الاسم	المنصب	التوقيع
الأستاذ / خالد بن عمر بالبيد	رئيس مجلس الإدارة	
الأستاذ / احمد بن عمر بالبيد	نائب رئيس مجلس الإدارة	
الأستاذ / سعيد بن عمر بالبيد	عضو مجلس إدارة	
الأستاذ/وليد بن خالد بالبيد	عضو مجلس إدارة	
الأستاذ/محمد بن بكر الحاج	عضو مجلس إدارة	
الأستاذ/ فينو قوياي	رئيس تنفيذي	
الأستاذ/ ناجي صوراتي	عضو مستقل	
الأستاذ/ أزهر كنجي	عضو مستقل	

١. المادة (١) تمهيد:

- ١.١ تتولى لجنة المراجعة الاختصاصات والمهام الواردة في هذه اللائحة وفقاً لللائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية، بغرض التأكد من أن أعمال الشركة تتماشى مع أفضل الممارسات في مجال حوكمة الشركات.
- ١.٢ توضح هذه اللائحة نطاق عملها وهيكلها واختصاصاتها بما في ذلك آليات تنفيذ تلك الاختصاصات وإجراءات العمل.
- ١.٣ على اللجنة بغرض مواكبة أفضل الممارسات ذات العلاقة مراجعة هذه اللائحة دورياً، ورفع التوصيات لمجلس الإدارة للمصادقة عليها تمهيداً لاعتماد التعديلات من قبل الجمعية العامة وفقاً للأنظمة المطبقة.
- ١.٤ يقوم مجلس الإدارة بتقييم أداء اللجنة دورياً، ويقدم توجيهاته لرفع مستوى أدائها.

٢. المادة (٢) تعريفات:

- ٢.١ تنطبق التعريفات الواردة في النظام، وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها ولائحة حوكمة الشركات على هذه اللائحة مالم يقتضي سياق النص بغير ذلك ويقصد بالمصطلحات والعبارة أدناه في هذه اللائحة المعاني الموضحة لها:
 - اللائحة: لائحة عمل لجنة المراجعة في الشركة.
 - الشركة: شركة صناعة البلاستيك العربية.
 - مجلس الإدارة: مجلس إدارة الشركة.
 - اللجنة: لجنة المراجعة في الشركة.
 - كبار التنفيذيين أو الإدارة التنفيذية: الأشخاص المنوط بهم إدارة عمليات الشركة اليومية وإقتراح القرارات الإستراتيجية وتنفيذها كالرئيس التنفيذي والمدير المالي والمندوب التنفيذيين.
 - العضو التنفيذي: عضو مجلس الإدارة الذي يكون متفرغاً في الإدارة التنفيذية للشركة ويشارك في الأعمال اليومية لها.
 - العضو غير تنفيذي: عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغاً لإدارة الشركة ولا يشارك في الأعمال اليومية لها.
 - العضو المستقل: عضو مجلس إدارة غير تنفيذي يتمتع بالاستقلال التام في مركزه وقراراته ولا تنطبق عليه أي من عوارض الإستغلال المنصوص عليها في لائحة حوكمة الشركات.
 - مراجع الحسابات: مراجع حسابات الشركة المعين من الجمعية العامة للشركة.
 - المراجع الداخلي: المراجع الداخلي للشركة.
 - أصحاب المصالح: كل من له مصلحة مع الشركة كالعاملين والدائنين والموردين والمجتمع.
 - الجمعية العامة: الجمعية العامة للشركة (عادية أو غير عادية).
 - النظام: نظام السوق المالية ونظام الشركات ولوائحها التنفيذية، ولائحة حوكمة الشركات، والنظام الأساسي للشركة، وأي تعليمات أو قرارات ذات علاقة صادرة من هيئة السوق المالية أو الجهات الرقابية أو الإشرافية.
 - لائحة حوكمة الشركات: لائحة حوكمة شركات المساهمة المدرجة في السوق المالية السعودية الصادرة من مجلس هيئة السوق المالية، بموجب قرار رقم: (٢٠١٧-١٦-٨) وتاريخ: ١٤٣٨/٠٥/١٦هـ، الموافق: ٢٠١٧/٠٢/١٣م، والمعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٨ رقم ١

٣. المادة (٣) غرض ومرجعية لجنة المراجعة:

٣.١. تقوم لجنة المراجعة بمعاونة مجلس الإدارة في أداء واجباته والقيام بمسؤولياته المتعلقة بالاختصاصات والمهام والمسؤوليات المنوطة لها وفق ما جاء في هذه اللائحة، أو التي تعال إليها من مجلس الإدارة، وتكون مرجعية لجنة المراجعة لمجلس الإدارة وتكون مسئولة أمام المجلس، ويجب على اللجنة أن تبلغ مجلس الإدارة بما تتوصل إليه من نتائج أو تتخذ من قرارات بشفافية، وعرض محاضرتها المتضمنة نتائج أعمالها وتوجيهاتها وأي تقارير صادرة عنها إلى مجلس الإدارة بصفة دورية لاتخاذ قرارات بشأنها، وعلى مجلس الإدارة أن يتابع مع اللجنة بانتظام للتحقق من ممارسة الأعمال الموكلة لها.

٤. المادة (٤) تشكيل لجنة المراجعة وقواعد العضوية:

٤.١. تشكل بقرار من مجلس الإدارة لجنة المراجعة مكونة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء من من المساهمين أو من غيرهم غير على أن لا تضم أياً من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، وإن يكون من بينهم مختص بالشؤون المحاسبية والمالية.

٤.٢. تصدر الجمعية العامة للشركة - بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة - لائحة عمل لجنة المراجعة على أن تشمل هذه اللائحة ضوابط وإجراءات عمل اللجنة، ومهامها، وقواعد اختيار أعضائها، وكيفية ترشيحهم، ومدة عضويتهم، ومكافأهم، وألية تعيين أعضائها بشكل مؤقت في حال شغور أحد مقاعد اللجنة.

٤.٣. لا يجوز لمن يعمل أو كان يعمل خلال السنتين الماضيتين في الإدارة التنفيذية أو المالية للشركة أو لدى المراجع الخارجي، أن يكون عضواً في اللجنة.

٥. انتهاء العضوية:

٥.١. في حال شغور أحد مقاعد عضوية اللجنة أثناء مدة العضوية، لمجلس الإدارة الحق في تعيين عضو أو أعضاء في المركز الشاغر، على أن يكون ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية، ويكمل العضو الجديد المدة المتبقية للجنة.

٥.٢. يجوز بقرار من المجلس، إنهاء عضوية أعضاء اللجنة بالكامل أو أحد أعضائها بسبب إساءة استخدام العضو لمصبه في اللجنة أو سوء التصرف الذي يعتاره المجلس مضرراً بأهداف الشركة وسمعها بصفة عامة واللجنة بصفة خاصة.

٥.٣. يجوز لأي عضو من أعضاء اللجنة الاستقالة من عضوية اللجنة، وذلك بتسليم إشعار خطي لرئيس اللجنة ويشعر رئيس اللجنة رئيس مجلس الإدارة بالاستقالة، وتصبح الاستقالة سارية المفعول اعتباراً من تاريخ تسليم الإشعار، إلا إذا حدد الإشعار وقتاً لاحقاً لتنفيذ الاستقالة.

٥.٤. يحق للمجلس إنهاء عضوية عضو اللجنة إذا تخلف عن حضور اجتماعات اللجنة لأكثر من ثلاثة اجتماعات متتالية دون إذن مسبق من رئيس اللجنة أو عذر مقبول يوافق عليه أغلبية أعضاء اللجنة الحاضرون.

٦. المادة (٥) أمانة سر اللجنة :

٥.١. تقوم اللجنة بتعيين أمين سر لها من بين أعضائها أو من تراه مناسباً من فريق إدارة الشركة أو من غيرهم، وذلك لمتابعة شؤون اللجنة من التنسيق والإعداد لإجتماعات وأعمال اللجنة وتوثيق إجتماعاتها وإعداد محاضرتها ومتابعة توصياتها وتوجيهاتها وقراراتها، وما يرتبط بأعمال اللجنة، دون أن يكون له حق التصويت على قراراتها.

٦. المادة (٦) مدة عمل اللجنة:

٦.١. تبدأ مدة عمل اللجنة من تاريخ تشكيلها، وتنتهي بانتهاء مدة عمل دورة المجلس، أو لحين صدور قرار ينهي أو يعيد تشكيل اللجنة، من قبل المجلس، ويجب أن تتوافق مدة عضوية عمل اللجنة مع مدة عضوية المجلس كما أن إنتضاء مدة المجلس أو حله لأي سبب ينهي فترة تكليف اللجنة، ويوجب إعادة تشكيلها.

٧. المادة (٧) مكافآت وبدلات أعضاء اللجنة:

- ٧.١. يحق لكل عضو من أعضاء اللجنة الحصول على مكافآت سنوية، وبدل حضور،
- ٧.٢. كما هو منصوص عليه في النظام الأساس للشركة، وسياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة عنه،
- ٧.٣. يحق لأعضاء اللجنة الحصول على تعويض عن تكاليف السفر مقابل حضور اجتماعات اللجنة من مكان إقامته إلى موقع الشركة الرئيس أو مكان انعقاد الاجتماع، إضافة إلى أي تكاليف أخرى مرتبطة بالإقامة والمواصلات حسب السياسة المعمول بها في الشركة.

٨. المادة (٨) اختصاصات اللجنة وصلاحياتها ومسئولياتها:

- ٨.١. تختص اللجنة بالمراقبة على أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية و التحقق من مدى فاعلية وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة، وإبداء الرأي والتوصيات ذات العلاقة. وتشمل مهام اللجنة بصفة خاصة ما يلي:

٨.١.١. التقارير المالية:

- دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء رأيها والتوصية في شأنها، لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها.
- إبداء الرأي الفني - بناء على طلب مجلس الإدارة - فيما إذا كان تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة عادلة ومتوازنة ومفهومة وتتضمن المعلومات التي تتيح للمساهمين والمستثمرين تقييم المركز المالي للشركة وأدائها ونموذج عملها واستراتيجيتها.
- دراسة أي مسائل مهمة أو غير مألوفة تتضمنها التقارير المالية.
- البحث بدقة في أي مسائل يثيرها المدير المالي للشركة أو من يتولى مهامه أو مسؤول الالتزام في الشركة أو المراجع الخارجي.
- التحقق من التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة وإبداء الرأي والتوصية للمجلس في شأنها.

٨.١.٢. المراجعة الداخلية:

- دراسة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة.
- دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها.
- الرقابة والإشراف على أداء وأنشطة المراجع الداخلي وإدارة المراجعة الداخلية في الشركة للتحقق من توافر الموارد اللازمة وفعاليتها في أداء الأعمال والمهام المنوطة بها.
- التوصية للمجلس بتعيين مدير إدارة المراجعة الداخلية أو المراجع الداخلي واقتراح مكافآته.

٨.١.٣. مراجع الحسابات:

- التوصية للمجلس بترشيح المراجع الخارجي وعزلهم وتحديد أنعابهم وتقييم أدائهم بعد التحقق من استقلالهم ومراجعة نطاق عملهم وشروط التعاقد معهم.
- التحقق من استقلال المراجع الخارجي وموضوعيته وعدالته، ومدى فاعلية أعمال المراجعة، مع الأخذ في الاعتبار القواعد والمعايير ذات الصلة.
- مراجعة خطة المراجع الخارجي وأعماله، والتحقق من عدم تقديمه أعمالاً فنية أو إدارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة، وإبداء ملاحظاته حيال ذلك.
- الإجابة عن إستفسارات مراجع حسابات الشركة.
- دراسة تقرير مراجع الحسابات وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما اتخذ بشأنها.

٨.١.٤ ضمان الالتزام:

- مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتحقق من إتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنها.
- التحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة.
- مراجعة العقود والتعاملات المقترح أن تجريها الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة، وتقديم توصياتها ومراجعاتها حيال ذلك إلى مجلس الإدارة.
- رفع ما تراه من مسائل ترى ضرورة إتخاذ إجراء بشأنها إلى مجلس الإدارة وإبداء توصياتها بالإجراءات التي يتعين إتخاذها.

٩. المادة (٩) حدوث تعارض بين لجنة المراجعة ومجلس الإدارة:

- ٩.١ إذا حصل تعارض بين توصيات لجنة المراجعة وقرارات مجلس الإدارة، أو إذا رفض المجلس الأخذ بتوصية اللجنة بشأن تعيين مراجع حسابات الشركة وعزله وتحديد أنعايه وتقويم أدائه، أو تعيين المراجع الداخلي، فيجب تضمين تقرير مجلس الإدارة توصية اللجنة ومبرراتها وأسباب عدم أخذه بها.

١٠. المادة (١٠) ترتيبات تقديم الملاحظات:

- ١٠.١ على لجنة المراجعة وضع آلية تتيح للعاملين في الشركة تقديم ملحوظاتهم بشأن أي تجاوز في التقارير المالية أو غيرها بسرية، وعلى اللجنة التحقق من تطبيق هذه الآلية بإجراء تحقيق مستقل يتناسب مع حجم الخطأ أو التجاوز وتبني إجراءات متابعة مناسبة.

١١. المادة (١١) صلاحيات لجنة المراجعة:

- ١١.١ بالإضافة إلى أي صلاحيات تمنحها هذه اللائحة للجنة المراجعة أو أي صلاحيات أو تفويض بإتخاذ قرارات يمنحها مجلس الإدارة فإنه يحق للجنة المراجعة في سبيل القيام بواجباتها وأداء مهامها ومسؤولياتها مايلي:
- حق الإطلاع على سجلات الشركة ووثائقها.
 - طلب أي إيضاح أو بيان من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية.
 - الطلب من مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للشركة للإلتقاء إذا أعاق مجلس الإدارة عملها أو تعرضت الشركة لأضرار أو خسائر جسيمة.
 - مقابلة المراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين للاستفسار منهم عن أعمال المراجعة وإبداء أي ملاحظات ضمن نطاق أعمالها.
 - للجنة دعوة من تراه من غير الأعضاء من المختصين والمستشارين لحضور اجتماعاته، دون أن يكون له حق التصويت

١٢. المادة (١٢) تقرير لجنة المراجعة السنوي:

على لجنة المراجعة إعداد تقرير سنوي على النحو التالي:

- يجب أن يشمل تقرير لجنة المراجعة على تفاصيل أدائها لاختصاصاتها ومهامها المنصوص عليها في لائحة حوكمة الشركات على أن يتضمن توصياتها ورأيها في مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة.
- يجب أن يحتفظ مجلس الإدارة نسخة كافية من تقرير لجنة المراجعة في مركز الشركة الرئيسي، وأن ينشر في الموقع الإلكتروني للشركة والموقع الإلكتروني للسوق المالية (تداول) عند إرسال الدعوة لإلتقاء الجمعية العامة، لتمكين من يرغب من المساهمين في الحصول على نسخة منه ويتلى ملخص التقرير أثناء إلتقاء الجمعية العامة.

١٣. المادة (١٣) إجتماعات اللجنة وتوصياتها وقراراتها:

- ١٣,١. تجتمع لجنة المراجعة بصفة دورية على أن لا تقل اجتماعاتها عن أربعة اجتماعات خلال السنة المالية للشركة.
- ١٣,٢. تجتمع لجنة المراجعة بصفة دورية مع مراجع حسابات الشركة، ومع المراجع الداخلي للشركة
- ١٣,٣. تراعي اللجنة عقد اجتماعاتها بما يتناسب مع المواعيد النظامية لنشر القوائم المالية الأولية والسنوية، وسراعاة سواعيد اجتماع مجلس الإدارة ما أمكن، ليتسنى لها تقديم توصياتها وقراراتها وتقاريرها إلى المجلس للبت فيها في الوقت المناسب، وخاصة عند وجود أمور جوهرية تلزم الشركة بالإفصاح عنها وفقاً للنظام.
- ١٣,٤. في حالة تعذر حضور رئيس اللجنة لأي اجتماع له تفويض أحد أعضائها ليرأس الاجتماع المحدد، وفي حالة غيابه وتعذر ذلك يختار الأعضاء الآخرين من بينهم رئيساً للاجتماع المحدد.
- ١٣,٥. يشترط لصحة اجتماعات اللجنة حضور أغلبية أعضائها.
- ١٣,٦. تصدر قرارات اللجنة وتوصياتها وتوجيهاتها بأغلبية أصوات الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع، ولا يجوز لعضو اللجنة الامتناع عن التصويت على قراراتها أو توصياتها إلا في الحالات التي تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في تلك التوصيات أو القرارات. وبحق للعضو إبداء التحفظات
- ١٣,٧. يجوز أن تقوم اللجنة في الحالات العاجلة بإصدار قراراتها وتوصياتها وتوجيهاتها وتقاريرها بالتمرير عن طريق عرضها على كافة الأعضاء متفرقين، بالبريد الإلكتروني أو أي وسيلة أخرى مناسبة من خلال الوسائل التقنية التي يمكن فيها التوثيق مكتوباً، على أن يتم عرضها في أول اجتماع لاحق ونظميتها في محضر ذلك الاجتماع.
- ١٣,٨. عند تعذر حضور رئيس اللجنة للاجتماع، يجوز له تفويض أحد أعضاء اللجنة لرأس الاجتماع.
- ١٣,٩. لا يحق لأي عضو مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية من غير أعضاء اللجنة حضور اجتماعاتها إلا إذا طلبت اللجنة الاستماع لرأيه والحصول على مشورته.

١٤. المادة (١٤) توثيق اجتماعات اللجنة:

يقوم أمين سر اللجنة بتوثيق اجتماعات اللجنة على النحو التالي:

- إعداد مموودة محضر لكل اجتماع يدون فيه تاريخه، ومكانه، ووسيلة عقد الاجتماع، وأسماء الحاضرين والغائبين من أعضاء اللجنة، وأسماء من تم دعوته للاجتماع سواء حضر أو لم يحضر وأسباب عدم الحضور، وجدول الأعمال.
- يجب أن تتضمن محاضر الاجتماع ملخصاً وافياً عن ما دار من مناقشات ومداولات، وما توصلت إليها من قرارات أو توصيات، مع بيان أي تحفظات إن وجدت لأي من الأعضاء الحاضرين، وتوقيع هذه المحاضر من جميع أعضاء اللجنة الحاضرين وأمين السر.
- إرسال مسودة محضر كل اجتماع إلى رئيس وأعضاء اللجنة للإطلاع عليها إبداء أي ملاحظات قبل إتمامها وتوقيعها.
- تنظيم محاضر ووثائق ومراسلات كل اجتماع، وتحفظ في ملف خاص يسهل الرجوع إليه عند الحاجة.
- إعداد سجل خاص ومنظم لإجتماعات اللجنة يبين تاريخ الاجتماع، ومكانه، وأسماء الحاضرين، والغائبين.
- تكون محاضر ووثائق اجتماعات اللجنة سرية لا يجوز الاطلاع عليها أو الحصول على نسخة منها إلا لأعضاء مجلس الإدارة، ومراجع حسابات الشركة، والمراجع الداخلي، إدارة الحوكمة وفيما عدا ذلك يكون بناء على طلب وموافقة اللجنة على ذلك.

١٥. المادة (١٥) واجبات ومسؤوليات أعضاء لجنة المراجعة:

- ١٥,١ يتعين كل عضو في لجنة المراجعة في سبيل القيام بمهامه وفقاً لأحكام هذه اللائحة الإلزام بما يلي :
- ١٥,٢ الانتظام في حضور جلسات اللجنة والمشاركة الفاعلة في أعمالها، وإخطار رئيس اللجنة بما يستوجب غيابه عن إحدى جلسات اللجنة.
- ١٥,٣ حضور رئيس اللجنة للجمعية العمومية أو من ينفيه من أعضاء اللجنة للإجابة عن أسئلة المساهمين.
- ١٥,٤ المحافظة على أسرار الشركة، ولا يجوز لعضو اللجنة أن يصبح للمساهمين، في غير الجمعية العامة، أو الغير، ما وقف عليه من أسرار الشركة بسبب قيامه بعمله وإلا وجب إعفاؤه، فضلاً عن مساءلته ومطالبته بالتعويض عن أي أضرار تترقب على ذلك.
- ١٥,٥ عدم القيام بأي أعمال تنفيذية في الشركة.
- ١٥,٦ أن يبذل العناية المهنية الواجبة لمزاولة الأعمال المنوطة به، ومواكبة التطورات الحديثة ذات العلاقة بأعمال الشركة.
- ١٥,٧ أن يتصرف بالعدل وأن يتحلى بالزمانة والعفة والصدق والموضوعية والاستقلال، وأن يتجرد من المصالح الشخصية وألا يخضع حكمه كراء وتوجهات الآخرين.
- ١٥,٨ ألا يشترك بصفة مباشرة أو غير مباشرة في أي أعمال أو أنشطة تعتبر مغلة بالشرف والأمانة. ألا يقبل أي شيء له قيمة ذات شأن من أي موظف، أو تابع، أو عميل، أو مورد، أو ممن له
- ١٥,٩ علاقة عمل بالشركة قد تؤدي إلى ضعف في استقلالية عضو اللجنة شكلاً وموضوعاً أو يؤثر أو يفترض أنه يؤثر فيما يتوصل إليه من قرارات.
- ١٥,١٠ أن يفصح للمجلس عن العمليات التي تمت بينه وبين الشركة وطبيعة تلك العلاقة، كما يفصح عن العلاقة التي تربطه بالمجلس والمديرين التنفيذيين في الشركة وذلك وفق ما تتطلبه لائحة السلوك التي تعتمدها الشركة.

١٦. المادة (١٦) التهيئة

- ينبغي أن يخضع الأعضاء الجدد باللجنة لعملية تهيئة من أجل التأكد من أنهم على دراية كافية بغرض ومسؤوليات وممارسات اللجنة. ينبغي أن يحصل الأعضاء الجدد باللجنة على نسخة من دليل حوكمة الشركة والسياسات واللوائح ذات العلاقة بالإضافة إلى أي معلومات عن الأمور الرئيسية التي تقع ضمن صلاحيات اللجنة.

١٧. المادة (١٧) مراجعة لائحة عمل اللجنة:

- تقوم اللجنة بمراجعة لائحة عمل لجنة المراجعة بشكل دوري أو عند الضرورة، لإجراء أي تعديلات لازمة بهدف التحسين والتطوير المستمر، والإلزام بمواكبة أي تغييرات أو تعديلات في النظام أو أي تعليمات ذات علاقة، وترفع المقترحات بتوصية إلى مجلس الإدارة للبت فيها.

١٨. المادة (١٨) أحكام عامة:

- ١٨,١ هذه اللائحة نافذة من تاريخ إعتاد الجمعية العامة للشركة لها، لا يجوز التعديل على هذه اللائحة إلا بقرار أو اقتراح أو توصية من مجلس الإدارة ترفع إلى الجمعية العامة لاعتمادها.
- ١٨,٢ لا تعد هذه اللائحة بديلاً لأحكام النظام ولوائحه التنفيذية وقيماً لم يرد بشأنه نص فيه الرجوع إلى النظام، وعند وجود أي تعارض بينها أو أي فقرة أو أي مادة فيها وبين النظام فإن أحكام النظام تسود وتبقى الفقرات والمواد الأخرى قيد التطبيق.
- ١٨,٣ للشركة نشر هذه اللائحة أو ملخصاً لها على موقعها الإلكتروني أو من خلال أي وسيلة أخرى.



سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة و اللجان المنبثقة و الإدارة التنفيذية

المحتويات :

رقم المادة	عنوان المادة	رقم الصفحة
المادة الأولى	مقدمة	٤
المادة الثانية	الهدف من اللائحة	٤
المادة الثالثة	المعايير العامة للمكافآت	٤
المادة الرابعة	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة و مكافأة اللجان المنبثقة	٥
المادة الخامسة	مكافأة الإدارة التنفيذية	٦
المادة السادسة	محددات إضافية للمكافآت وطريقة الصرف	٧
المادة السابعة	أحكام عامة	٧

المادة الأولى: مقدمة:

تم إعداد "سياسة مكافآت مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية بشركة صناعة البلاستيك العربية ("الشركة") بهدف التوافق مع الفقرة (١) من المادة (٥٨) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (٢٠١٧-١٦-٨) وتاريخ ١٦/٥/١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٧/٢/١٣ م والمعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (٢٠٢٣-٥-٨) و تاريخ ١٤٤٤/٠٦/٢٥ هـ ، والتي نصت على أن تقوم لجنة المكافآت والترشيحات بـ "إعداد سياسة واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس والإدارة التنفيذية، ورفعها إلى مجلس الإدارة للنظر فيها تمهيداً لاعتمادها من الجمعية العامة".

المادة الثانية: الهدف:

تهدف هذه السياسة إلى تحديد معايير واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة ولجانه وكبار التنفيذيين وفق متطلبات الانظمة واللوائح ذات العلاقة، كما تهدف السياسة إلى جذب أفراد يتمتعون بقدر من الكفاءة والقدرة والموهبة من أجل العمل في مجلس الإدارة واللجان والإدارة التنفيذية من خلال تبني خطط وبرامج محفزة للمكافآت ومرتبطة بالأداء، مما يساهم في تحسين أداء الشركة وتحقيق مصالح مساهميها.

المادة الثالثة: المعايير العامة للمكافآت:

تختص لجنة الترشيحات و المكافآت بالتوصية للمجلس بمكافآت أعضاء المجلس وأعضاء اللجان وكبار التنفيذيين بالشركة، وفقاً للمعايير المعتمدة وذلك على النحو التالي:

- ٣,١. أن تكون المكافآت متناسبة مع استراتيجية الشركة وأهدافها والمهارات اللازمة لإدارتها.
- ٣,٢. أن تقدم المكافآت بغرض تشجيع أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية على تطوير الشركة وتنميتها على المدى البعيد، بحيث يراعى ربط الجزء المتغير منها بنتائج الأداء على المدى البعيد.
- ٣,٣. يجوز أن تكون مكافآت أعضاء المجلس متفاوتة المقدار بحيث تعكس خبرة العضو و اختصاصته ومؤهلته العلمية و المهام المنوطة بها، و عدد الجلسات التي يحضرها و غيرها من الاعتبارات.
- ٣,٤. تراعي الشركة انسجام المكافآت مع استراتيجية الشركة وأهدافها ومع حجم وطبيعة ودرجة المخاطر لديها.
- ٣,٥. تأخذ الشركة في الاعتبار ممارسات الشركات الأخرى وما هو سائد في سوق العمل في تحديد المكافآت، مع تفادي ما قد ينشأ عن ذلك من ارتفاع غير مبرر للمكافآت والتعويضات.
- ٣,٦. يتم إعداد سياسة المكافآت بالتنسيق مع لجنة المكافآت والترشيحات و رفع التوصية لمجلس الإدارة للموافقة عليها.
- ٣,٧. أن تكون المكافآت عادلة ومتناسبة مع اختصاصات العضو والأعمال والمسؤوليات التي يقوم بها ويتحملها أعضاء مجلس الإدارة أو اللجان، بالإضافة إلى الأهداف المحددة من قبل مجلس الإدارة المراد تحقيقها خلال السنة المالية.
- ٣,٨. يتم إيقاف صرف المكافأة أو استردادها إذا تبين أنها تقرر بناءً على معلومات غير دقيقة قدمها عضو في مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية؛ وذلك لمنع استغلال الوضع الوظيفي للحصول على مكافآت غير مستحقة.
- ٣,٩. في حال استقال أحد الأعضاء خلال دورة المجلس وقبل نهاية السنة المالية، سيتم دفع المكافأة بعد الحصول على اعتماد أمر صرفها من قبل مجلس الإدارة

المادة الرابعة: مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة:

- ٤.١. يجب أن يراعى مجلس الإدارة في تحديد وصرف المكافآت التي يحصل عليها كل من يجب عند تحديد مكافأة أعضاء المجلس مراعاة الأحكام ذات العلاقة الواردة في نظام الشركات ولوائحه التنفيذية ولائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية.
- ٤.٢. تصدر لجنة الترشيحات والمكافآت توصية بشكل سنوي عن مقدار المكافأة السنوية التي يستحقها أعضاء مجلس الإدارة ولجانه التابعة بحيث تتكون المكافأة من مبلغاً معيناً بالإضافة إلى بدل حضور عن الجلسات.
- ٤.٣. يجوز لعضو مجلس الإدارة الحصول على مكافأة مقابل أي أعمال أو مناصب تنفيذية أو فنية أو إدارية أو استشارية -بموجب ترخيص مهني- إضافية يكلف بها في الشركة، وذلك بالإضافة إلى المكافأة التي يمكن أن يحصل عليها بصفته عضواً في مجلس الإدارة وفي اللجان المشكلة من قبل مجلس الإدارة، وفقاً لنظام الشركات ونظام الشركة الأساس.
- ٤.٤. يجوز أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة متفاوتة المقدار بحيث تعكس مدى خبرة العضو واختصاصاته والمهام المنوطة به واستقلاله وعدد الجلسات التي يحضرها وغيرها من الاعتبارات.
- ٤.٥. يجب ألا تكون مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين نسبةً من الأرباح التي تحققها الشركة أو أن تكون مبنية بشكل مباشر أو غير مباشر على ربحية الشركة.
- ٤.٦. لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة التصويت على بند مكافأة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العامة.
- ٤.٧. يجب أن يشتمل تقرير مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة العادية في اجتماعها السنوي على بيان شامل لكل ما حصل عليه أو استحق الحصول عليه كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية من مكافآت وبدل حضور الجلسات وبدل مصروفات وغير ذلك من المزايا. وأن يشتمل كذلك على بيان ما قبضه أعضاء المجلس بوصفهم عاملين أو إداريين أو ما قبضوه نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارات، وأن يشتمل أيضاً على بيان بعدد جلسات المجلس وعدد الجلسات التي حضرها كل عضو.
- ٤.٨. يحدد ويعتمد مجلس الإدارة مكافآت عضوية لجانه المنبثقة منه – وبدلات الحضور وغيرها من الاستحقاقات بناءً على توصية من لجنة المكافآت والترشيحات.
- ٤.٩. عند تشكيل عضوية اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة، يراعى عدد اللجان التي يمكن لعضو المجلس أن يشغلها، بحيث لا يتجاوز ما يتقاضاه العضو من مكافآت عضويته في المجلس واللجان الحد الأعلى المنصوص عليه في نظام الشركات.
- ٤.١٠. تتكون مكافآت عضوية اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة من مكافأة سنوية وبدلات حضور الاجتماعات وغيرها من الاستحقاقات كما هو موضح في الجدول أدناه على النحو التالي :

● تفاصيل المكافآت السنوية :

أعضاء مجلس الإدارة	
بند المكافأة	القيمة
الحد الأعلى للمكافأة سنوية لرئيس مجلس الإدارة	١٢٠,٠٠٠ ريال سعودي
الحد الأعلى للمكافأة السنوية لأعضاء مجلس الإدارة الغير مستقلين	٦٠,٠٠٠ ريال سعودي
الحد الأعلى للمكافأة السنوية لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين	١٢٠,٠٠٠ ريال سعودي
بدل حضور / الجلسة الواحدة (الرئيس و الأعضاء)	٥,٠٠٠ ريال سعودي
بدل حضور / الجلسة الواحدة (السكرتير)	٢,٠٠٠ ريال سعودي

أعضاء لجنة المراجعة	
القيمة	بند المكافأة
٤٠,٠٠٠ ريال سعودي	مكافأة سنوية لرئيس اللجنة
١٠,٠٠٠ ريال سعودي	مكافأة سنوية لأعضاء اللجنة
٣,٠٠٠ ريال سعودي	بدل حضور / الجلسة الواحدة

أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت	
القيمة	بند المكافأة
٥٠,٠٠٠ ريال سعودي	مكافأة سنوية لرئيس اللجنة
١٠,٠٠٠ ريال سعودي	مكافأة سنوية لأعضاء اللجنة
٣,٠٠٠ ريال سعودي	بدل حضور / الجلسة الواحدة

٤,١١. لا يشتمل مبلغ المكافأة السنوية على تكاليف السفر للاجتماعات لأعضاء المجلس و اللجان المقيمين خارج مدينة جدة و يتم التعويض عن هذه التكاليف ووفقا لما يلي :

- تتكفل الشركة بقيمة تذاكر درجة رجال الأعمال من المدينة المغادر منها إلى مدينة جدة
- يعوض أعضاء مجلس الإدارة و أعضاء اللجان المنبثقة عن نفقات الإقامة الفندقية و النقل و المصاريف الثرية بما يصل إلى ٧٠٠ ريال سعودي عن كل يوم داخل المملكة.

المادة الخامسة : مكافأة الإدارة التنفيذية:

تقوم لجنة المكافآت والترشيحات بمراجعة سلم الرواتب المحدد لجميع الموظفين وكبار التنفيذيين وبرنامج وخطط الحوافز بشكل مستمر واعتمادها وذلك بناء على توصية من الإدارة التنفيذية وتشتمل مكافآت الإدارة التنفيذية على ما يلي

- ٥,١. راتب أساس (يتم دفعه في نهاية كل شهر ميلادي وبصفة شهرية)؛
- ٥,٢. إضافة إلى بدلات تشتمل، على سبيل المثال لا الحصر، بدل سكن، وبدل مواضلات، وبدل تعليم للأبناء، وبدل هاتف و تذاكر سنوية و أي بدلات أخرى تقترحها لجنة المكافآت و الترشيحات و يعتمدها مجلس الإدارة
- ٥,٣. مزايا تأمين طبي له ولعائلته،
- ٥,٤. مكافأة سنوية مرتبطة بمؤشرات الأداء وفقاً للتقييم السنوي الذي يتم بهذا الخصوص
- ٥,٥. يتم اعتماد الخطط والبرامج والموجهات العامة لمكافآت كبار التنفيذيين من قبل لجنة لمكافآت والترشيحات.

المادة السادسة: محددات إضافية للمكافآت وطريقة الصرف:

- ٦,١. لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة التصويت على بند مكافأة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العامة للمساهمين
- ٦,٢. يستحق العضو المكافأة اعتباراً من تاريخ انضمامه للمجلس أو اللجنة ووفقاً لمدة عضويته.
- ٦,٣. يتم إعداد إجراءات صرف المكافآت الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة واللجان من قبل أمين السر المجلس على أن يتم اعتماد أمر صرفها من قبل الرئيس التنفيذي.
- ٦,٤. يتم صرف بدل حضور اجتماعات المجلس ومكافآت اللجان وبدل حضور اجتماعات اللجان على دفعات بنهاية كل ربع سنة ميلادية، أما المكافأة السنوية للمجلس فتدفع كاملة بعد اقرارها في اجتماع الجمعية العامة السنوي.

المادة السابعة : أحكام عامة :

- ٧,١. لا تعد هذه اللائحة بديلة لأحكام النظام ولوائحته التنفيذية وفيما لم يرد بشأنه نص يتم فيها الرجوع إلى النظام وعند وجود أي تعارض بينها وبين أي فقرة أو أي مادة فيها وبين النظام فإن أحكام النظام تسود وتبقى الفقرات الأخرى قيد التطبيق.
- ٧,٢. لا يجوز التعديل على هذه السياسة إلا بقرار اقتراح أو توصية من لجنة الترشيحات و المكافآت.
- ٧,٣. للشركة نشر هذه السياسة أو ملخصها منها من خلال أي وسيلة تراها مناسبة لتمكين المساهمين وأصحاب المصالح الإطلاع عليها.
- ٧,٤. تكون هذه السياسة نافذة من تاريخ اعتمادها من الجمعية العامة.